ملحق أسبوعي

العربي الجديد

الاقتصاد الجديد

الاثنين **19** يناير / كانون الثاني 2015 م 28 ربيع الأول 1436 هـ
العدد 14 السنة الأولى
Monday **19**th January 2015

الملف

الصقيع «يلسع» اللاجئين والاقتصادات العربية تتجمّد في الأزمة: وحدهم
3.2

مؤشرات الناس

انقراض الدكاكين: المتاجر الكبرى تزحف على أصحاب المحال العربية الصغيرة
4

المقابلة

عبد السلام الصديقي: الصناعة المغربية ستؤمن نصف مليون وظيفة حتى 2020
5

مرصد العدالة

الفساد يستنزف الاقتصاد اليمني ويزيد الفقر والبطالة: حاصروه!
6

العواصف الثلجية تقهر اللاجئين والموازنات العربية لا تلحظ وجودهم (الياس آكنجن/فرانس برس)

تنتشر في سورية ثقافة العزف على البزق والعود منذ سنوات طويلة. هذه العادة الاجتماعية انتقلت إلى لبنان مع ارتفاع عدد اللاجئين، فتحركت سوق بيع الآلات الموسيقية بشكل ملحوظ، خصوصاً مبيعات الآلات الشرقية التي كانت تشهد جموداً كاد يهدد هذه الآلات بالانقراض

وتر سورية الجريح يرفّه لبنان

حسن يحيى

لا يختلف اثنان على أن الأزمة السورية التي دخلت عامها الرابع أرست متغيرات والتزامات جديدة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللبنانية. ولم يأت السوري خالي الوفاض خلال نزوحه جراء القصف والأوضاع الأمنية في بلاده، إذ تسلح بعادات وتقاليد وموروثات بعضها يساعده على تحمل ظروف اللجوء الصعبة.

ولعل الموسيقى وآلاتها، من أبرز ما أحضره السوريون معهم من بلادهم، إذ يمكن ملاحظة «العازفين» يفترشون أرصفة الكورنيش البحري لمدينة بيروت، وحولهم يتجمهر عدد من المستمعين. وكذلك الحال في شارع الحمراء... وفي حين يمارس بعض «العازفين» هواياتهم للترفيه، يستخدمها عدد منهم كطريقة لزيادة المدخول عبر العزف في الحانات البيروتية في مقابل أجر محدد.

نمو سوق الآلات الموسيقية

وقد ساهم انتشار «العازفين» في شوارع بيروت في إعادة الحياة إلى بعض المحال اللبنانية التي تبيع الآلات الموسيقية. ما حرك سوق الموسيقى التي كانت تشهد ركوداً خلال السنوات الماضية، خصوصاً في ما يتعلق بحركة مبيع الآلات الموسيقية الشرقية، التي يتقن السوريون العزف عليها. ويؤكد عبد الله شاهين، وهو صاحب شركة لبيع الآلات الموسيقية أن «غالبية اللاجئين من موسيقيين أو عازفين مبتدئين، حضروا بما عليهم من ملابس من سورية، لذا كان لا بد من شراء الآلات وصيانتها في المحال والمتاجر اللبنانية. ما رفع نسبة المبيعات بعدما كان بعض الآلات التقليدية الشرقية التي يستخدمها السوريون، على شفير الانقراض».

وفي هذا السياق، يشير أحمد الحصري وهو عازف سوري نزح إلى لبنان إبان الأزمة لمتابعة تعليمه، إلى أن الموسيقى الغربية ساهمت في «تهميش» الآلات الشرقية، إذ إن الغيتار اليوم حل مكان العود في قلوب الشباب العربي عموماً واللبناني خصوصاً، مؤكداً أن «الحب السوري لهذه الآلات شجع بعض اللبنانيين على تعلم العزف عليها».

وبشأن الإقبال على شراء الأعواد والبزق، يقول شاهين إن «السوريين يفضلون البزق السوري، وخصوصاً صناعة ابراهيم سكر»، مؤكداً أن «البزق يشهد إقبالاً أكثر من العود في الوقت الحالي».

ويشرح شاهين أن ارتفاع كلفة الصناعة اللبنانية ساهم في تغليب وتفضيل الآلات السورية، فالعود السوري على سبيل المثال يتراوح سعره ما بين 200 إلى 260 دولاراً، بينما يبدأ سعر العود اللبناني بـ 250 دولاراً وصعوداً.

حانات شرقية

وبشأن التوزيع الديمغرافي الموسيقي، يشرح شاهين أن سكان حلب وسكان الأرياف بشكل عام يفضلون الآلات الشرقية عن غيرها، خصوصاً أن حلب تعد مدينة الآلات الشرقية، حيث تتركز فيها مصانع معظم الآلات التي تصدر إلى لبنان. ولم تمنع الأزمة السورية من استيراد هذه الآلات، إذ «إن حركة الاستيراد لم تتأثر بإغلاق الحدود، ولكن الأثر الفعلي حصل، عندما قرر إبراهيم سكر نقل مصنعه من حلب لأسباب أمنية».

> تشهد سوق الموسيقى الشرقية حتى بين السوريين هجرة جزئية نحو الآلات الموسيقية الغربية. إذ إن عدداً من الموسيقيين السوريين، خصوصاً الأثرياء منهم، يفضلون الغيتار على العود أو البزق

وفي هذا السياق، بدأت شوارع ومدن لبنان بالتأقلم مع الموسيقيين السوريين، إذ لجأت بعض المقاهي والمطاعم اللبنانية إلى توظيف فرق موسيقية سورية تحترف العزف على الآلات الشرقية، الأمر الذي ساهم في ارتفاع الإقبال على هذه المقاهي.

وفي السياق نفسه، يشير خالد عنتر، وهو أحد رواد هذه المقاهي إلى أن الوجود الفني السوري في لبنان «أسهم في اختلاط الأمزجة الفنية، ما أسفر عن وجود تنوع لم يكن متوافراً بهذه الطريقة الملحوظة. فأصبح بالإمكان اليوم أن تتوجه إلى الحانة التي تعكس مزاجك الشخصي، وهناك خيارات تبدأ بالموسيقى الشرقية وصولاً إلى موسيقى الميتال الغربية».

ولكن هذا الإقبال المستجد، لا ينفي معاناة محال بيع الآلات الموسيقية في لبنان، وخصوصاً بيروت، التي تشهد تراجعاً مستمراً في المبيعات. وخصوصاً بعدما أصبحت التكنولوجيا تنافس هذه الآلات. فاليوم ومع التطور التقني أصبح تعلم الموسيقى والعزف على الآلات لدى الجيل الجديد من الشباب عملاً من الماضي، فحل الكومبيوتر و«الآيباد» عوضاً عن المدرّس. إذ يمكن لأيّ شخص تنزيل برنامج مجاني يمكّنه من تعلّم العزف وبتقنية عالية.

ملف الأسبوع

الصقيع «يلسع» اللاجئين والاقتصادات تتجمّد

من سورية إلى العراق ففلسطين، وصولاً إلى لبنان وليبيا واليمن والأردن، مأساة واحدة تحوم فوق الدول العربية، هي مأساة اللاجئين والنازحين من الحروب والنزاعات والأزمات. ومع وصول العواصف، طارت خيم اللاجئين لتتركهم بلا مأوى، يتحملون وحدهم لسعة الصقيع. الموت يتنقل بين مخيمات اللجوء لتضرب الأطفال بشكل خاص، والاقتصادات المأزومة ترتفع نسبة المشكلات فيها، في حين تستمر دوامة المنظمات الإغاثية وشكاويها المتصاعدة من تراجع حجم تمويل اللاجئين والنازحين

البرد يقتل السوريّين ولا يهزّ موازنة الحرب

لا يعترف الإنفاق الاقتصادي في سورية بأزمة النازحين الداخليين، حيث يركز النظام على تعزيز آلة الموت قصفاً أو برداً

دمشق ـ **سلام السعدي**

بلغت الموازنة السورية للعام 2015 حوالى 10 مليارات دولار، في ظل استمرار ملاحقة المواطنين بالقصف والقتل، في حين ترتجف أجساد أطفال سورية النازحين، في مواجهة العواصف الثلجية العنيفة و«غير المسبوقة»، إذ لم يلحظ نظام بشار الأسد وجود أكثر من 6,5 ملايين نازح داخل سورية، فقط، ليضاف إليهم الملايين خارجها. في حين تدور عجلة الإنفاق الحكومية السورية بطريقة «مريخية»، بحيث يتبين من بنود الموازنة وكأن السلطة تعيش خارج الكوكب، لتخصص اعتمادات للقضاء على الفساد وللتنمية الإدارية... وزيادة الاستثمارات.

> يحاول النازحون تأمين مواد للتدفئة من أكياس الورق ومخلفات الدمار

ويتوزع النازحون إما على خيام هشة تعصف بها الرياح العاتية، أو على ملاجئ متواضعة تفتقد الحد الأدنى للخدمات، وتنتشر في مناطق سيطرة المعارضة، أو في مساكن بائسة مفتوحة على العراء بعد أن دمرها القصف. مواجهة غير متكافئة نتجت عنها كارثة إنسانية في صفوف من تحولوا إلى «أكبر مجموعة لاجئين في العالم» كما وصفتهم الأمم المتحدة أخيراً.

وتم حتى الآن، تسجيل نحو عشر وفيات في صفوف النازحين السوريين نتيجة البرد القارس، معظمهم من الأطفال وكبار السن. فيما يعتقد الطبيب، سعد خليل، الذي يعمل في أحد الملاجئ في ريف حلب، والذي يأوي عشرات العائلات المهجرة، وتنتشر في مناطق سيطرة المعارضة، أو في مساكن بائسة مفتوحة على العراء بعد أن دمرها القصف. مواجهة غير متكافئة نتجت عنها كارثة إنسانية في صفوف من تحولوا إلى «أكبر مجموعة لاجئين في العالم» كما وصفتهم الأمم المتحدة أخيراً.

الصقيع يضرب أجساد الأطفال في سورية (جوارد الياس/فرانس برس)

الثياب لا تكفي

تقول المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي في الأردن شذى المغربي لـ «العربي الجديد» إن تراجع المساعدات والتمويل «أجبر البرنامج على تقليص مساعداته للاجئين، وتزويدهم بـ 65% فقط من قيمة المساعدة».

في حين أعلنت منظمة اليونيسيف عن خطط لتزويد 400 ألف طفل سوري في كل المحافظات السورية بحقائب تحمل ملابس الشتاء. وستوزع الحقائب في المحافظات ذات الأولوية وهي حمص، وطرطوس، وحلب والقامشلي. هكذا تتركز معظم الجهود على تأمين الثياب، وبدرجة أقل الحطب للتدفئة. وفيما تغمر المياه خيام اللاجئين السوريين وتقتلعها الرياح وتحاصرها الأوحال الطينية والثلوج، فأي فائدة يمكن توقعها من الملابس والبطانيات في ظل هذه المأساة الإنسانية؟

سوريون يصرخون برداً: اللجوء في لبنان مذلّة

البرد يهدّد مخيمات اللجوء في لبنان (فرانسل برس/Getty)

بيروت ـ **بلقيس عبد الرضا**

لم تكن «زينة» مجرد عاصفة ثلجية تضرب حوض البحر المتوسط، فقد كانت أداة لكشف فظاعة المعاناة الإنسانية لملايين السوريين الهاربين من تحت براميل النار المتفجرة، إلى خيم العراء.

الآلاف من السوريين يواجهون الموت برداً في ظل الظروف المناخية الصعبة الأخيرة التي تضرب لبنان. ويردد الكثيرون منهم عبارة «اللجوء مذلة»، في ظل غياب المساعدات الدولية، وانهيار الخيم فوق رؤوس قاطنيها، خاصة في البقاع والشمال، وتحديداً في المناطق المرتفعة، كجرود منطقة عرسال.

كانت منطقة البقاع، الأشد مأساوية في إظهار حجم الكارثة التي تركتها العاصفة. وكأنه قدر على السوري أن يكابل بالكفن الأبيض في أرض اللجوء. حيث تسببت العاصفة في انقطاع الطرقات وإلحاق الضرر بآلاف اللاجئين الذين يعيش كثيرون منهم في مأوى مؤقتة ضمن تجمعات غير رسمية توزعت في مساحات خالية ومبانٍ مهجورة ومرائب سيارات وأكواخ وفي أراضٍ زراعية.

وأشارت تقاريرُ المفوضية العليا للاجئين، إلى أن الوضع في البقاع كان سيئاً بشكل خاص في عرسال وضواحيها التي يتراوح ارتفاعها بين 1,300 و1,400 متر. فقد تحولت مخيمات اللاجئين إلى ما يشبه النكبة، بحسب مديرة البرامج في اتحاد جمعيات الإغاثة والتنمية في لبنان، جيهان القيسي، التي قالت إن العاصفة أدت إلى تدمير أكثر من 1000 خيمة، «فالنازحون السوريون الموزعون في عشرات ملايين الدولارات، بالإضافة إلى تسجيل حالات، وفيات بسبب شدة البرد، وغياب وسائل التدفئة». وأضافت: «غياب المساعدات الدولية، أدى إلى تفاقم أزمة النازحين، والذين وصل عددهم إلى مليوني نازح. في البقاع يوجد 900 ألف لاجئ، أو ما يقارب 5000 عائلة، أكثر من 75% منهم يسكنون الخيم، فيما يصل عدد النازحين في منطقة عرسال إلى 4000 عائلة، و2000 عائلة في جرود عرسال، تحتاج كل عائلة شهرياً إلى أكثر من ألف دولار لشراء مواد للتدفئة وسد الحاجات المعيشية».

ويواجه اقتصاد أي بلد يستضيف أعداداً هائلة من اللاجئين أزمات اقتصادية، خاصة البلدان النامية. إلا أن تكاليف التشرد لا تصيب الاقتصاد فحسب، بل تصل أيضاً إلى المجتمعات المتشردة. ووفق الخبير الاقتصادي، جاد شعبان، فإن الأزمة الاقتصادية الحقيقية التي يواجهها النازحون السوريون تتعلق بخسائر الرأسمال البشري، وغياب التنمية البشرية. وقال، لـ«العربي الجديد»: «يواجه النازحون السوريون في لبنان، أزمة عميقة تتعلق بغياب التنمية المستدامة، إذ نلاحظ انخفاض نسبة الأطفال المسجلين في المدارس، والتحاقهم بسوق العمل لتأمين لقمة العيش، الأمر الذي يهدد جيلاً بأكمله». واعتبر أن ما يعانيه السوريون اليوم من خسائر يصل إلى أضعاف ما يعانيه اقتصاد البلد المضيف، فقد انتشرت ظاهرة عمالة الأطفال، كما انتشرت ظاهرة التسول، بالإضافة إلى ذلك، فقد تسبب اللجوء بخسائر كبيرة في ممتلكات العديد من المواطنين السوريين، الأمر الذي انعكس سلباً على أوضاعهم المعيشية اليومية. أما بالنسبة إلى الخسائر التي مني بها السوريون خلال الأيام الماضية، فأوضح شعبان أن حجم الدمار في المخيمات كان كبيراً، وتقدر الخسائر بعشرات ملايين الدولارات، إذ إن مخيمات برمتها في مناطق البقاع تعرضت للدمار بسبب العاصفة.

من جهته، لفت الخبير الاقتصادي، سعيد عيسى، إلى وجود أبعاد اقتصادية واجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين. وقال، لـ«العربي الجديد»: «تثير مشكلة النزوح في لبنان أمران في غاية الأهمية، الأول يتعلق بالاقتصاد اللبناني وتأثره سلباً، أما الثاني، فيتعلق بالأوضاع الاقتصادية للاجئين. فالمساعدات الدولية لا تكفي لتأمين مستلزمات الحياة الأساسية، بالإضافة إلى غياب فرص العمل، ما يؤثر سلباً على حجم إنفاقهم». ووفق عيسى، فإن هذه الأزمة تفتح المجال واسعاً لدفع اللاجئين نحو العمل بطريقة غير مشروعة، ما يشجع نمو اقتصاد الظل في بلد يعاني من العشوائية وضعف التنظيم.

الدمار الذي لحف بمخيمات اللجوء في قطاع غزة (وكالة الأناضول/Getty)

دقيق، ومعرفة المبالغ المتوجب دفعها لإعادة ترميم البيوت، أو تركيب خيم جديدة، إلا أننا نستطيع أن نؤكد أن الخسائر تفوق قدرات الاقتصاد الفلسطيني على تحملها». حال النازح الغزاوي الذي انتقل من بيته إلى المخيمات، لا يختلف كثيراً عن حال اللاجئ السوري الوافد إلى غزة. يشير رئيس لجنة اللاجئين القادمين من سورية إلى غزة، عاطف العيساوي، إلى أن «هناك 250 عائلة لجأت من سورية إلى جميع مناطق قطاع غزة». ويقول لـ«العربي الجديد»: تعد أزمة النازحين من سورية إلى غزة تحدياً كبيراً، حيث إن هؤلاء لا يحصلون على مساعدات إغاثية كافية، كما أنهم لا يحصلون على مساعدات طبية، الأمر الذي ينذر بكارثة حقيقية».

> يصل حجم الخسائر في المخيمات إلى أكثر من 5 ملايين دولار

ويضيف: «تزداد معاناة السوري، بسب عدم قدرته على التكيف مع واقعه الجديد، فالحالة العامة للاجئ السوري سيئة للغاية، وأتت العاصفة لتزيد من حجم المعاناة، خاصة في ظل غياب وسائل التدفئة، وارتفاع التكلفة المعيشية، وعدم وجود فرص عمل. إذ يحتاج السوريون إلى 10 ملايين دولار كمساعدة أولية لتحسين شروط الحياة، وشراء الوقود للتدفئة».

من جهته، يوضح الخبير الاقتصادي، الدكتور سمير أبو مدلل، أن «هناك 96 ألف منزل تضررت بعد الحرب الأخيرة، منها 11 ألف منزل دمرت بشكل كامل، وجزء من هذه البيوت المدمرة تدفع لهم وكالة الغوث بدل إيجار شهري بما يعادل 250 دولاراً شهرياً. أما الجزء الآخر فقد تم وضعه في كرفانات، وجزء يعيش في المدارس ومراكز الإيواء، بعدما تعرضت منازلهم للتدمير في العاصفة».

ويقول أبو مدلل لـ«العربي الجديد»: «حاجة وكالة غوث اللاجئين تقدر بنحو 700 إلى 800 مليون دولار، لإصلاح المنازل، لم يتوفر من هذه المبالغ سوى 150 مليون دولار. في حين تدهور وضع النازحين إلى مراكز الإيواء، حيث يعيش قرابة 51 ألف شخص من أصل 250 ألف مشرد ولاجئ».

ويتابع الخبير الاقتصادي أن هناك «نحو 500 مصنع ومؤسسة تجارية تم تدميرها بشكل كامل في العدوان الأخير، مما نتج عنه تعطل الحياة الاقتصادية وزيادة نسبة البطالة لتصل إلى 55%. ويضيف أن «هناك تكاليف اقتصادية غير مباشرة، تتمثل في تعطل الكثير من المؤسسات عن العمل، من جراء العاصفة الأخيرة».

الثلج يتضافر مع الفساد ضد نازحي العراق

أدت العاصفة الثلجية إلى وفاة 17 طفلاً نازحاً في العراء. الرقم مرشح للارتفاع، ليتصاحب مع توقعات بحصول أزمة اقتصادية

بغداد ـ **ايسر جبار**

وصلت العاصفة الثلجية إلى العراق لتزيد فوق معاناة 800 ألف نازح عراقي وسوري، الصقيع وقلة الحيلة. وبموازاة الأزمة الانسانية الصارخة، تدور التساؤلات حول التخصيصات الحكومية لمعالجة أزمة النزوح، والتي وصلت إلى حدود المليار دولار، من دون أن تترك آثارها التحسينية على أوضاع الأسر المشردة.

يقول الناشط في حقوق الإنسان، منير محمد، لـ«العربي الجديد»، إن «الكثير منا كان متخوفاً من الصقيع الذي يمكن أن يتعرض له النازحون، ولا سيما المتواجدين في المناطق الشمالية، والذين نزحوا بسبب الاحداث الاخيرة في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وديالى وكركوك، أو من المدن السورية القريبة من الحدود العراقية، حيث إن الاستعدادات والإمكانات لا يمكن أن تسد بشكل كامل الحاجات المطلوبة وتوفر الأجواء المناسبة للحد من البرودة والأمراض التي يمكن أن يتعرض لها النازحون». ويضيف منير أن أوضاع النازحين أصبحت مأسوية، وأن معاناتهم تتفاقم نتيجة انخفاض درجات الحرارة إلى 7 و10 درجات تحت الصفر، في ظل عدم توافر الخدمات اللازمة لدفع البرد الشديد والأمطار والثلوج، ولا سيما في مخيمات محافظة دهوك، شمال العراق. ويشرح أن هذه المخيمات تفتقد للأغطية وأساليب التدفئة وانعدام الوقود وكذلك تعاني من النقص الكبير في التغذية الكهربائية، متوقعاً حصول المزيد من الوفيات في صفوف النازحين، وخاصة بين النساء والأطفال وكبار السن.

وتؤكد عضوة المفوضية العليا لحقوق الإنسان، سلامة الخفاجي، لـ«العربي الجديد»، أن المفوضية سجلت منذ بدء موجة البرد والثلوج وفاة 17 طفلاً في مخيمات النازحين في مختلف مناطق العراق. وتطالب الخفاجي الحكومة والمنظمات الدولية بتقديم مساعدات عاجلة وإنشاء مخيمات على شكل «كرفانات» لإيواء الأسر النازحة بدلاً من الخيم، لتفادي آثار موجة البرد الأخيرة، محملة الحكومة والمنظمات المسؤولية عن وفاة أي طفل أو نازح بسبب الاهمال.

وتفيد إحصاءات لجنة النازحين، التي شكلتها الحكومة العراقية، بأن عدد النازحين وصل حتى نهاية العام الماضي إلى نحو مليونين و280 ألف عراقي ونحو 220 ألف لاجئ سوري.

ويقول عضو اللجنة، باسم حنون، لـ«العربي الجديد»، إن أكثر من تأثر من النازحين بموجة البرد التي اجتاحت العراق هم الذي يوجدون في محافظات إقليم كردستان وكركوك. ويضيف انه «وزعنا كميات من الوقود للتدفئة بواقع 120 ليتراً للعائلة الواحدة. كما أن اللجنة، وبمساعدة عدد من المنظمات المحلية والدولية، قامت بتوزيع الملابس الشتوية والأحذية لجميع الفئات العمرية، فضلاً عن تأمين الخدمات الطبية، وهي مستمرة منذ أسابيع».

نازحو العراق تنقصهم المساعدات (Getty)

> ثلث النازحين كانوا من ضمن القوى العاملة وأصبحوا في جيش البطالة

أما الخبير الاقتصادي، جمعة المفتي، فيؤكد أن الدولة العراقية والمنظمات، سواء كانت المحلية أو الدولية، لم توفق في رفع القهر عن النازحين «بسبب ضياع الأموال وغياب التخطيط». ويلفت المفتي إلى أن «الحكومة حتى الآن، وبحسب بيانات لجنة النازحين ووزارة الهجرة والمهجرين، صرفت مليارا و200 مليون دولار منذ بداية الأزمة الأمنية في منتصف العام الماضي. وفي مقارنة هذا المبلغ مع ما يتم تأمينه للنازحين، يمكن التبيان أن الكثير من هذه الأموال دخلت في نفق الفساد المالي والإداري، فضلاً عن عدم تنسيق الجهود لتلبية احتياجات النازحين».

ويندر الخبير في الشؤون الاقتصادية، عبد الله حكمت، باعباء اقتصادية كبيرة ستتحملها الدولة مستقبلاً. ويقول لـ«العربي الجديد»، إن «أكثر من مليوني نازح كان ثلثهم من ضمن القوى العاملة، أصبحوا اليوم بلا مصدر رزق ويعيشون على الإعانات. ومع بقاء هؤلاء عاماً أو عامين في هذه الحال، سترتفع قيمة الأعباء التي ستتحملها الدولة من الميزانية العامة». ويلفت إلى أن «أزمة النزوح ستزيد حجم البطالة بين صفوف العراقيين، كما أن النازح نفسه سيتأثر اقتصادياً بعد انتهاء الأزمة الأمنية، في ظل غياب السكن والوظيفة».

أرقام

1300
مخيم للاجئين في لبنان، معظمهم مسجل بشكل رسمي في دوائر الأمم المتحدة، والبعض الآخر ينتشر في المناطق بشكل عشوائي.

212
مليون دولار هي حاجة برنامج الأغذية العالمي لدعم العمليات الإغاثية في سورية والدول المجاورة للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2015.

5
ملايين دولار هو حجم الخسائر المقدرة التي خلّفتها العاصفة في قطاع غزة، خصوصاً في بيوت الصفيح وخيم النازحين.

17
حالة وفاة طالت الأطفال بسبب موجة البرد والثلوج في مخيمات النازحين في مختلف مناطق العراق.

بالمباشر

العيش في الظل

علاء الدين كيلاني

يشكل كل من مخيم الزعتري، الواقع في محافظة المفرق شمال شرق العاصمة الأردنية، ومخيم الأزرق الذي يقع على بعد 100 كم من عمان في مدينة الأزرق، تجمعين رئيسيين من بين ستة تجمعات في المملكة الأردنية، احتضنت، خلال السنوات الأربع الماضية، نحو 620 ألف لاجئ سوري مسجل في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

يقطن مخيم الزعتري حالياً نحو 85 ألف لاجئ، يسكن نحو 20% منهم في الخيم. وكانت الخيم هي الأكثر تضرراً وتأثراً ببرادة الأحوال الجوية، جراء العاصفة الثلجية التي ضربت شرق المتوسط أواخر الأسبوع الماضي. ويقول الناشط في المجال الإغاثي، هاني العرفي، إنه لم تسجل أية حادثة وفاة في صفوف اللاجئين داخل المخيم، غير أن الثلوج ومياه الأمطار داهمت عشرات الخيام، وأتلفت ما بداخلها؛ ما دفع إدارة شؤون اللاجئين إلى نقل 267 طفلاً وامرأة إلى كرفانات خصصت للطوارئ. كما تم ترحيل 600 عائلة من الزعتري إلى مخيم الأزرق، للسبب ذاته.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن حوالى 20% فقط من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون داخل المخيمات المخصصة لهم، بينما تعيش النسبة الأكبر منهم في مختلف مدن وقرى المملكة، وسط ظروف معيشية وبيئية واجتماعية صعبة.

وتؤكد معلومات رسمية أن الحكومة بحاجة إلى 850 مليون دولار، كدعم لغايات تمكينها من الاستمرار في توفير الخدمات الأساسية والمواد المدعومة للاجئين في هذه المدن والقرى، بالإضافة إلى المخيمات. وقد خُصص مبلغ 371.8 مليون دولار لتمكينهم من الاستفادة من الدعم السلعي للطاقة، وكلف الصحة والأمن والتعليم والمياه وخدمات البلديات.

وتقول بيانات حكومية إن حجم المساعدات التي حصلت عليها المملكة خلال الأعوام 2011-2013 يبلغ 9,73 مليارات دولار، وهو ما يوازي ثلاثة أضعاف ما كانت تحصل عليه المملكة قبل الأزمة السورية.

وقالت مفوضة الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، إن عشرات العائلات في مخيم الزعتري بقيت في المأوى الطارئة الأسبوع الماضي، بعد انهيار خيامها تحت ثقل الثلوج التي بدأت بالتساقط.

في حين أعلنت المفوضية في دراسة أعلنتها الأسبوع الماضي، أن سدس اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون في «فقر مدقع». وقال التقرير، الذي حمل عنوان «العيش في الظل»، إن ثلثي اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون دون مستوى خط الفقر في البلاد، وهو 96 دولارا للفرد شهرياً.

وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو جوتيريس، إن وضع اللاجئين في مخيم الزعتري سيئ، حيث «سيخرج من المدارس مزيد من الأطفال من أجل العمل، وسيكون مزيد من النساء عرضة للاستغلال».

في حين بيّن التقرير أن نحو نصف الأسر اللاجئة التي تمت زيارتها في الأردن لا تملك وسائل تدفئة، وربعها لا يوجد لديه إمدادات كهرباء دائمة، وخمسها لا توجد لديه مراحيض سليمة.

في المقابل، دفع برنامج الأغذية العالمي أخيراً إلى تقليص المساعدات الغذائية التي يقدمها للاجئين السوريين المقيمين خارج المخيمات، في حين تستند العائلات على المساعدات العينية لتأمين المأكل والمشرب ولوازم الحياة الأساسية. في حين يشتكي الكثير من الأسر خارج المخيمات من أن الدعم النقدي الضئيل الذي يحصلون عليه، يتم دفعه كإيجار للسكن أو جزء منه.

مؤشرات الناس

تغير سلوك شراء المواد الاستهلاكية. واصبح لـ «الدكاكين» الصغيرة حضور ضئيل. فبعد انتشار المتاجر الكبرى داخل الأحياء، تراجعت ارباح اصحاب الدكاكين، الذين اصبحوا يواجهون منافسة شرسة، قوامها تقديم خدمات متنوعة، وطرح تخفيضات على المنتوجات الاستهلاكية تصل إلى أكثر من 50% عن الثمن السائد للسلع.

انقراض الدكاكين

■ المتاجر الكبرى تزحف على أصحاب المحال العربية الصغيرة

العربي الجديد

شهدت مختلف الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية، انتشار ما يعرف «بالمولات» وهي عبارة عن تجمعات تجارية ضخمة تختار الأحياء الشعبية للمدن، لاستقطاب فئات واسعة من المستهلكين، عبر تقديم خدمات وعروض استثنائية عند شراء مختلف المنتجات، سواء المرتبطة بالمواد الغذائية أو الأجهزة الإلكترونية المنزلية أو غيرها. وأدت هذه السياسة، إلى تراجع انتشار دكاكين البقالة الصغيرة، التي كان يعرض أصحابها موادهم فيها داخل مساحة ضيقة، وانخفضت كذلك مداخيل من صمد من أصحاب هذه المحال أمام المولات.

وأكدت غرفة التجارة في القاهرة في دراسة لها أن 40% من المحلات التجارية الصغيرة مهددة بالإغلاق خلال السنوات القليلة المقبلة، والتي تبلغ حسب تقديرات غير رسمية قرابة خمسة ملايين محل منتشرة في كل الأراضي المصرية. والسبب بحسب نفس المصدر، أفتقارها للتنافسية أمام انتشار كثيف لفروع المتاجر الكبرى.

ويواجه أصحاب محلات البقالة في المغرب الواقع نفسه، وقال مالك أحدها في منطقة «الألفة» وسط مدينة الدار البيضاء عبد الهادي، في حديثه لـ «العربي الجديد» إن إقبال المواطنين المتزايد على فروع «الأسواق الممتازة» (المولات) أفقد أصحاب المتاجر الصغيرة زبائنهم. وتراجعت المداخيل إلى أكثر من النصف خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك ما دفع نقابتهم «النقابة الوطنية للتجار والمهنيين» إلى الاحتجاج على المادة 145 من قانون المالية المغربي سنة 2015. ويضيف عبد الهادي «لو تم إقرار المادة، كانت ستفرض علينا ضرائب، تجعلنا متساوين مع الأسواق الممتازة التي تملك رؤوس أموال وتعاملات ضخمة».

وأصبح الإقبال على المراكز التجارية الضخمة وفروعها في فلسطين عادة المواطنين، حيث إن العديد منهم يفضل التوجه نحوها لشراء حاجياته. هذا الإقبال أكدته لـ «العربي الجديد» من الضفة الغربية المواطنة رزان شوارمة، والتي قالت إن أغلب المواطنين يختارون اليوم الاتجاه نحو المولات، أمام تراجع جد ملحوظ في الإقبال على الأسواق الشعبية ومحلات البقالة الصغيرة. وفسرت رزان هذا الاختيار بالقول: «المولات تحوي بضائع متنوعة، وتوفر عدة خيارات، وفيها ماركات مختلفة وليست محلية فقط».

من جهتها دافعت الناشطة التونسية إسلام بالشاوش هراغي، في حديثها مع «العربي الجديد» عن استمرار تواجد أصحاب الدكاكين الصغيرة. وشددت على أنها تقبل على شراء كل حاجياتها من عندهم، بحيث تصرف أسبوعياً ما يقارب 30 يورو على المواد الغذائية. وبررت اختيارها هذا بكون أصحاب هذه الدكاكين في حاجة إلى أموالها أكثر من المتاجر الكبرى، التي تستقطب قدرا كبيرا من الأموال في اليوم الواحد، قد يتجاوز في نظرها مداخيل سنة كاملة بالنسبة لأصحاب محلات البقالة الصغار.

وتعرف تونس انتشار حوالي 264 ألف محل صغير منتشر على كافة التراب التونسي، وتؤكد المعطيات الواردة من هناك، أن عددها في السنوات الأخيرة بدأ ينحصر بشكل ملحوظ جداً.

لم يعد المواطنون في جل دول الخليج يقبلون على شراء مختلف الأغراض المنزلية من محلات البقالة والدكاكين الصغيرة. ويرجع ذلك إلى الانتشار الكبير للأسواق التجارية الكبرى والمولات. وما يساهم في نجاحها، طريقة اداء الخليجيين لمختلف تعاملاتهم التجارية، إذ يعتمدون على البطاقة المصرفية. وأكد تقرير صادر عن شركة «بيفورت» نهاية العام الماضي أن سوق المملكة السعودية وحدها، يعرف انتشاراً واسعاً لهذه البطاقات بإجمالي 12,3 مليون مستخدم لبطاقات الإئتمان والخصم المصرفية. والحال كذلك بالنسبة لباقي الدول، حيث عرفت مصر خلال السنوات القليلة الماضية فتح العشرات من المتاجر الكبرى على مساحات عقارية صغيرة، وذلك لاستهداف الأحياء التي تعرف كثافة سكانية كبيرة، مما يهدد تراجع سوق أصحاب الدكاكين الصغيرة والتي تقدر تعاملاتها المالية بنحو 70 مليار دولار.

وشرح مدير أحد فروع «كارفور ماركت» العالمية محمد الحقاوي، لـ «العربي الجديد» هذا التوجه الجديد بالمنافسة بين المتاجر الكبرى على الأحياء الشعبية، وليست المنافسة مع أصحاب المحلات التجارية الصغيرة. وأعطى المثال في المغرب، حيث قررت المولات إنشاء فروع صغيرة جدا لها، بعد دخول شركة تركية منافسة طرحت ما يمسى بـ «محلات القرب»، والتي لاقت نجاحاً حقق لها أرباحاً كبيرة، خاصة وأنها طرحت منتجات مستوردة بأثمان مخفضة. وعن استقطاب الزبائن داخل الأحياء التي تعرف كثافة سكانية كبيرة، قال محمد الحقاوي، إن الفرع الذي يشرف عليه بدا بـ200 زبون في اليوم، لكنه يستقطب الآن ما بين 600 و700 زبون في اليوم أي 21 ألفاً و700 زبون في الشهر. وعن سر نجاح هذه التجربة، يضيف المتحدث ذاته، أن المحلات التجارية الصغيرة تطرح منتجات محدودة ولا توفر خيارات عديدة. بالإضافة إلى توفير المتاجر الكبرى منتجات خاصة بها حصرياً، تكون مشابهة للمنتجات المعروفة، لكن بأثمان تقل عن النصف، وأوضح أن متجره يوفر أكثر من 500 منتج من هذا النوع.

> 40% من المتاجر الصغيرة في مصر مهددة بالإغلاق خلال السنوات المقبلة

عدد المحلات الصغيرة والمولات في الدول العربية

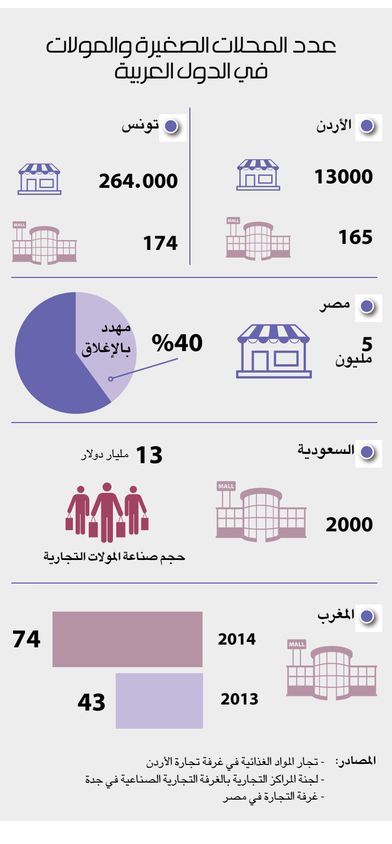

المصادر: - تجار المواد الغذائية في غرفة تجارة الأردن
- لجنة المراكز التجارية بالغرفة التجارية الصناعية في جدة
- غرفة التجارة في مصر

85,7

مليون نسمة عدد سكان مصر حسب المعطيات الواردة على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحكومي، وتعتبر السوق المصرية ضخمة من حيث عدد المستهلكين

250

هو عدد المحلات التجارية الصغيرة التي تم إغلاقها في الجزائر العاصمة نهاية العام الماضي، بسبب مخالفة طريقة عرض السلع حسب وزارة الصناعة

قضية

حجم التهريب في تونس 3,6 مليارات دولار.. والحكومة تتحرّك

اصبحت عمليات التهريب واسعة جداً في تونس، لتقدّر قيمتها بأكثر من 3,6 مليارات دولار سنوياً. واقع دفع السلطات للبحث عن حلول تقوم على «الدمج»

تونس ـ إيمان بن صالح

وصلت نسبة الاقتصاد الموازي في تونس، اليوم، إلى حدود 54%، وتقدر نسبة التجارة الموازية بـ30%. وتحوّل نظام التهريب في تونس إلى واقع مفزع تؤكده الأرقام وتثبته الوقائع اليومية، خاصة بعد أن دخل تجار التهريب أيضاً منظومة الحراك الاحتجاجي الثوري، شأنهم شأن أي موظف عادي.

وشهدت محافظة توزر الجنوبية، وتحديداً في بنقردان، معقل المهربين، في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2014، احتجاجات من قبل رجال التهريب، حيث جرى إغلاق الطريق المؤدي للمدخل الجنوبي للمدينة نتيجة لإشعال الإطارات المطاطية، وذلك احتجاجاً على ما وصفوه بالاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها تجار المحروقات المهربة عبر الحدود التونسية ـ الليبية، من طرف الوحدات العسكرية الموجودة عند الشريط الحدودي.

تطويع المهربين

ويقول المحلل الاقتصادي ووزير المالية الأسبق، حسين الديماسي، بأن القضاء على ظاهرة التهريب قد أصبح حلماً صعب المنال في تونس بعد الثورة. ويؤكد الديماسي بأنه من الضروري البحث عن آليات أخرى لمحاولة الحد من الظاهرة، وتطويعها قدر الإمكان لخدمة الاقتصاد الوطني إيجاباً، ولو نسبياً. وتشير إحصائيات أخيرة، نشرتها وزارة التجارة التونسية، إلى أن التهريب يكبّد تونس سنوياً خسائر تقدر بـ3,6 مليارات دولار.

ويؤكد وزير المالية الحالي، حكيم بن حمودة، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، أن ميزانية عام 2015 ستشمل العديد من القرارات والقوانين العملية، «للترفيع في نسق» الواجب الجبائي ومحاربة التهريب. وستضع حكومة مهدي جمعة، قبل رحيلها في فبراير/ شباط المقبل، وفق معلومات «العربي الجديد»، مجموعة توصيات للحكومة المقبلة، خاصة في المجال الاقتصادي وفي باب مكافحة التهريب. وستتضمن التوصيات مشروع قانون مالي ستفعله الحكومة المقبلة. وسيتضمن القانون المالي تشجيع الأشخاص الناشطين بصفة مباشرة في التهريب، من أجل إدماجهم بصفة تلقائية في دورة الاقتصاد المنظم، ورفع مبالغ العقوبات كي تكتسي طابعاً ردعياً. وستعمل الحكومة المقبلة، منذ بداية السنة المقبلة، على تنفيذ إجراءات جديدة، تقضي بحجز المبالغ النقدية التي تساوي أو تفوق 5000 دولار أميركي، والتي لم يثبت مصدرها من قبل ماموري الضابطة العدلية وأعوان «الديوانة» وأعوان وزارة المالية، الذين يمتلكون الصفة التي تؤهلهم لذلك. وسيتم بإذن من وكيل الجمهورية، وفي أجل أقصاه 72 ساعة، إيداع المبالغ المحجوزة لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية، أو لدى أمانة المال الجهوية المؤهلة.

أبواب التهريب مشرعة

وستصادر المحكمة المختصة بجرائم التهرب والتجارة الموازية، جميع المكاسب المنقولة والعقارات والأرصدة المالية للأشخاص المعنيين، وذلك إذا ثبت حصول هذه المكاسب أو الأموال من الجرائم المذكورة.

ويؤكد الوزير المكلف بالملفات الاقتصادية، نضال الورفلي، تعليقاً على هذا البرنامج المستقبلي، بأن مثل هذه البرامج مهمة جداً ومن الضروري تفعيلها ودعمها وعدم التراجع عنها. ويشير الورفلي، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن هذه البرامج قادرة على تطويع الناشطين في مجال التهريب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خدمة الاقتصاد، وذلك بلغة القانون والعقوبات الردعية التي لا يمكن لأي مهرب تجنبها. ويقول الورفلي بأن الاقتصاد الوطني بات يعاني انحباساً وركوداً واضحاً للعيان في الفترة الحالية، وذلك بعدما فتحت أبواب التهريب على أبوابها الثلاثة، براً وبحراً وجواً، حيث تدخل المواد المهربة عبر الموانئ والمطارات والمنافذ الحدودية مع القطرين الليبي والجزائري. وتشمل عمليات التهرب كل المواد الاستهلاكية تقريباً والوقود والسجائر، ما يؤثر سلباً على الموازنات الوطنية.

الاقتصاد التونسي منكوب بالسوف الموازية (فتحي بلعيد/فرانس برس)

حوار الأسبوع | أجراه أحمد مدياني

عبد السلام الصديقي

الصناعة المغربية ستؤمن نصف مليون وظيفة حتى 2020

قال وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية المغربي عبد السلام الصديقي، في حوار خاص مع «العربي الجديد»، إن المملكة المغربية مقبلة على فترة انتعاش اقتصادي ستنعكس زيادة في فرص العمل، خصوصاً في القطاع الصناعي

■ انخفضت أسعار المحروقات وتراجعت معها نفقات دعم المواد الأساسية وتحسن مناخ الاستثمار في المغرب. هل ستفيد الحكومة من كل هذا لدعم سوق العمل؟

المؤشرات المتعلقة بسوق العمل في المغرب ليست سيئة في حد ذاتها. ورغم الصعوبات التي عرفها الاقتصاد العالمي، ومست بشكل أو بآخر الاقتصاد الوطني، فقد تمكنا من التحكم بمعدل البطالة في حدود ما بين 9 و10% ولم يرتفع. وحددنا في الحكومة هدف إنهاء الولاية التشريعية مع تحقيق معدل البطالة نسبة 8 % وهذا تحد كبير.

ما زلنا نؤكد أن هذا الهدف قابل للتحقيق. ونظرا للعوامل العديدة التي طرحتم في سؤالكم، خاصة الانتعاش الاقتصادي الطفيف في البلاد الشريكة للمغرب، سنتمكن من تحسين النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل مهمة، خاصة أن جميع التوقعات تفيد بقدرة الاقتصاد المغربي على تجاوز نسبة 4 % من النمو، وبإمكانه أن يحقق نسبة 5 %.

إذ إن التنافسية الاقتصادية في المغرب ستفيد كثيراً من انخفاض أسعار المحروقات عالمياً، ما سيساهم في انخفاض العجز التجاري، وهذا الأخير يساهم تلقائياً في طرح فرص عمل داخل القطاعين العام والخاص. وكما تعلمون فإن الحكومة أطلقت تدابير جديدة لتشجيع توفير فرص العمل، ومن بينها تدبيران أساسيان، غايتهما محاربة الهشاشة، وحث الشركات عبر طرح برامج التكوين والتدريب من أجل تعزيز الإنتاج. وسيفيد الشباب المغاربة، بنسبة 60 % على الأقل من هذا التدبير. وسنقدم حوافز مهمة للشركات التي توظف نحو خمسة أجراء، لحثها على تشغيل المزيد.

■ لا ترتبط سوق العمل بالدرجة الأولى بالوظيفة العمومية، في نظركم، ما هي أهم القطاعات الخاصة التي ستستقطب اليد العاملة في الفترة المقبلة؟

عهد البحث عن الوظيفة داخل القطاع العام ولى، ويجب ألا يكون هو الأساس بالنسبة إلى الباحثين عن فرص التوظيف. ويجب أن نعرف أن الوظيفة العمومية في المغرب تساهم فقط بنسبة 8% من مجموع تشغيل اليد العاملة. وحين نتحدث عن فرص العمل، فنحن نقصد بالأساس القطاع الخاص. لذلك المغرب طرح خططاً قانونية وتشريعية ومالية قوية. ويجب التشديد على أن الاستثمار هو قاطرة التشغيل، مع الأخذ بالاعتبار أن المغرب يعرف نمواً ديمغرافياً مستمراً، لذلك لا نستوعب جميع الباحثين عن العمل، ونبحث عن شراكات في الخارج لتسهيل ولوج الشباب المغاربة إلى وظائف في مجموعة من الدول على رأسها بلدان الخليج.

وأهم القطاعات التي تسهم في استيعاب اليد العاملة، القطاع الصناعي. ونتوقع أن يوفر هذا القطاع، من خلال الاستراتيجية التي أطلقناها لتسريع نموه، نحو 500 ألف فرصة عمل ابتداء من هذه السنة، وحتى سنة 2020، بمعدل 80 ألف فرصة عمل كل سنة. وهناك برامج قطاعية أخرى ستؤمن الوظائف، كبرنامج مخطط المغرب الأخضر (القطاع الفلاحي). وسوف يعزز المغرب كذلك، قطاع الخدمات، وصناعة الآلات الصغيرة والتجارة كذلك. ثم قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي شهد في السنوات الأخيرة نوعاً من الركود، لكن خلال هذه السنة عدنا إلى التوازن، وسوف يسترجع حيويته بشكل قوي. بالإضافة إلى مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني والصناعة التقليدية في توفير فرص للشغل. ولا أنسى قطاعي صناعة وتركيب السيارات والطائرات، إذ أستقطب المغرب أخيراً مشاريعهما، واستطاع هذا القطاع استيعاب قرابة 100 ألف فرصة عمل.

■ يُرفع في وجه الدول الراغبة في استقطاب المشاريع الأجنبية تحدي توفير الكفاءات المهنية. ماذا أعدت وماذا ستعد الحكومة في هذا الإطار؟

في ما يخص الاختصاصات المهنية، أشدد على أن المغرب قطع أشواطاً كبيرة، رغم بعض النقص الحاصل في بعض الأحيان، ولكننا تقدمنا كماً كيفاً. هنا أنقل لكم شهادة جاءت على لسان المسؤولين عن شركة صناعة السيارات «رونو» التي تتوفر على مصنع في مدينة طنجة، والذين قالوا علناً، إن جودة اليد العاملة المغربية عالية ومحترفة، وتفوق بكثير ما هو موجود في دول أخرى. الشيء نفسه بالنسبة للشباب الذين تم تدريبهم للاشتغال في مصانع تركيب الطائرات، والذين أظهروا خلال عملهم احترافية عالية.

لدينا استراتيجية واسعة في مجال التكوين المهني، وهذه السنة تسجل 500 ألف شاب في مختلف المعاهد، ومع حلول عام 2020 سوف نصل إلى مليون منتسب. نعترف أننا لم نوفق كلياً في معالجة مشاكل التكوين، لكن قريباً سوف نخرج بمقاربة شاملة، أساسها أن العالم يتحرك، والتكوين المهني يجب أن يجدد كل سنة خدمة للابتكار.

■ يعتقد كثيرون أن وزارة الشغل هي من توفر فرص العمل. ما هو دوركم الفعلي؟

داخل كل دولة هناك برنامج حكومي، وأنا كوزير أشتغل ضمن برنامج حكومة المغرب. ورغم أن الوزارة ليست من تشغل، لكنها تعمل على الحد من البطالة، ومحاربة الهشاشة في سوق العمل، عبر الرفع من الحماية الاجتماعية، وإعداد استراتيجية وطنية للتشغيل، وتأهيل التشريعات المرتبطة بها. وكل هذه القضايا أنجزنا الكثير منها، وهناك مشروعان أساسيان تقدمنا بهما، أولا مسألة الضمان الاجتماعي، فقد انتقلنا من 1,5 مليون مصرح عنهم في سنة 2005 إلى أكثر من ثلاثة ملايين موظف مصرح عنه حالياً. وربحنا خلال الولاية الحكومية 500 ألف مسجل، وكل سنة نضيف ما بين 60 و70 ألف مسجل جديد. والمشروع الثاني، هو التعويض عن فقدان العمل، والمغرب من الدول النامية القليلة جداً التي اعتمدت هذا النظام. وفي جميع الحالات أؤكد أن هذا يبقى بعيداً عن الطموح، وسنعمل على أن نحقق كافة الالتزامات التي ينتظرها المغاربة من الوزارة.

■ كيف سيتم التعويض عن فقدان الشغل؟

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن هذا التعويض جاء تفعيلاً للبرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تعزيز وتطوير آليات الحماية الاجتماعية لأجراء. وأخذنا في الاعتبار مقتضيات اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 حول الضمان الاجتماعي. إن الهدف الاجتماعي الأساسي لهذا التعويض هو ضمان حد أدنى من الدخل للعامل الذي فقد شغله بطريقة مفاجئة، ووجد نفسه محروماً من أي مورد، مما سيجنبه الوقوع في الهشاشة والفقر. كما أن القانون ينص على عدم حرمان الأجير المستفيد من هذا التعويض من التغطية الصحية، فقبل وجود هذا القانون كان الشخص الذي يفقد عمله، يحرم بالإضافة إلى الأجر من التغطية الصحية. كما أن هذا النظام يهدف إلى مرافقة فاقد العمل من أجل إعادة إدماجه في سوق الشغل، وذلك عن طريق خضوعه للتكوين من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، مما سيحد من تفاقم نسبة البطالة. لقد تمت مناقشة ودراسة المشروع من طرف لجنة التسيير والدراسات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأسفرت عن تحديد نسبة الاشتراكات بـ 0,57 % من الأجر الإجمالي (2/3 يدفعها المشغل و1/3 يدفعها الأجير) إضافة الى مساهمة الدولة.

بطاقة

يشغل عبد السلام الصديقي المنتمي إلى حزب التقدم والاشتراكية، منصب وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية في الحكومة المغربية، من مواليد مدينة تازة سنة 1951. وعمل منذ سنة 1980 أستاذاً في التعليم العالي، حاصل على دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء سنة 1988

■ أثار موضوع إصلاح أنظمة التقاعد في المغرب الكثير من الجدل. هل اقترب موعد تنفيذه؟

في ما يخص إصلاح أنظمة التقاعد في المغرب، فإن السيناريوهات المقترحة من طرف الحكومة ورد فعل النقابات حول هذه الاقتراحات، تم عرضها خلال انعقاد اللجنة الوطنية بتاريخ 18 يونيو/حزيران 2014، تحت رئاسة رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران. وبعد التطرق إلى الحالة المالية المقلقة لنظام المعاشات المدنية الذي تتم إدارته من طرف الصندوق المغربي للتقاعد، والذي عرف عجزاً تقنياً، عرض رئيس الحكومة سيناريوهات الإصلاح المقياسي من أجل إصلاح عاجل لهذا النظام، والمتمثلة في الرفع من سن الإحالة على التقاعد، وحساب الراتب على أساس القيمة المحققة في السنوات الثماني الأخيرة من العمل، ومراجعة نسبة الاشتراكات. من جانبها، عبّرت النقابات عن أنها مع إصلاح مستعجل لإنقاذ الصندوق المغربي للتقاعد، لكن شريطة ألا يكون ذلك على حساب الموظفين. وقد تم الاتفاق على موافاة النقابات رئيس الحكومة باقتراحاتها ووجهة نظرها المتعلقة بالإصلاح المقياسي لهذا النظام في مدة أقصاها شهر، وإدماج ملف الإصلاح الشامل لأنظمة التقاعد في المغرب في إطار الحوار الاجتماعي.

> 60 % من الشباب سيفيدون من التدابير التحفيزية للتشغيل في الشركات

> صناعة الطيارات والسيارات استوعبت 100 ألف وظيفة حتى اليوم

> المغرب من البلدان القليلة التي تعوّض عن فقدان العمل وتبقي على التغطية الصحية

■ يعلم قليلون أنكم من الأطر التي ساهمت في إعداد البرنامج الحكومي (البيان الوزاري) قبل تعيينكم كوزير في التعديل الحكومي الأخير. هل ما وضعتموه حُقق على أرض الواقع؟

سوف أتحدث عن مجال التشغيل. نحن على السكة الصحيحة، مع ذلك أتأسف لأن الوضعية الاقتصادية الصعبة لم تسعف المغرب للتخفيض بشكل كبير من معدل البطالة. علماً أن الجهة الوحيدة التي يخول لها إصدار الإحصائية في المغرب هي «المندوبية السامية للتخطيط» ونحن نحترمها ونأخذ بأرقامها. لم نصل إلى ما سطرناه، لكن هناك أمل كبير لتحقيق ذلك. وأود هنا الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي أن المغرب حقق ثورة في مجال البنية التحتية، وأموال طائلة صُرفت، وبرامج قوية وكبيرة حققت وأخرى في طور الإنجاز، وهذه المشاريع تدخل في إطار ما يسميه المفكر الاقتصادي «كينز»: بـ «المفاعيل الاستدراجية»، والتي تظهر نتائجها على المدى المتوسط والبعيد. وأنا مقتنع بأن كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها مشروطة بالعمل الكريم واللائق.

■ ماذا يمكن أن يقول الوزير عبد السلام الصديقي للشباب العربي والمغربي لتسهيل الحصول على فرصة عمل؟

ليست هناك وصفة سحرية، والتحديات اليوم تفرض المزيد من الجهد، خاصة أمام المنافسة القوية التي أصبحت تشهدها سوق العمل. لكن أنصح الشباب في المغرب وجميع الدول العربية بتنويع التخصص الدراسي، وأنصحهم بتعلم اللغات والاجتهاد أكثر في التحصيل العلمي. الأكيد أن الجميع يبحث عن الكفاءات، والإدراك الجيد وامتلاك وسائل التخصص بوابة التوظيف.

خطط وبرامج

سياسة التشغيل في المغرب 2015

يتضمن مخطط العمل لسنة 2015، فضلاً عن الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتشغيل، مواصلة تنفيذ أهم البرامج لدعم سوق العمل التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة. حيث من المتوقع الوصول إلى 60 ألف مستفيد في إطار برنامج «إدماج»، و18 ألف مستفيد من برنامج «تأهيل»، ومواكبة 1500 حامل مشروع في إطار التشغيل الذاتي.

وستتميز هذه السنة بإطلاق مرحلة تجريبية لبرنامج «مبادرة» الذي يفيد منه 200 شخص. وعرض القانون رقم 93-16 بشأن عقود التكوين- الإدماج للمصادقة. إضافة إلى تأهيل الإطار المعياري المتعلق بالصحة والسلامة في الشغل، طبقاً للمعايير الدولية. فضلاً عن تفعيل مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية (مجلس يعنى بالسلامة الطبية والمهنية في مكان العمل)، وتعزيز الحقوق الأساسية والحوار الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك ستتم مواصلة الجهود في مجال تطوير الضمان الاجتماعي، من خلال تعزيز الحكامة وتتبع منظومته. وكذا تنفيذ المخطط التشريعي المتعلق به، وبحوادث الشغل، وتوسيع التغطية الاجتماعية لفائدة فئات أخرى من العمال، وأيضاً تعزيز التغطية الاجتماعية للمغاربة المقيمين في الخارج.

وسيواصل قانون المالية الجهود التي بذلت، خاصة على مستوى تحسين وتعزيز التدابير في إنعاش سوق العمل، وملاءمة التعليم مع متطلبات سوق العمل والشركات.

مرصد العدالة الاجتماعية | اليمن

أزمة الاقتصاد اليمني ليست قدراً. إذ إن محاصرة الفساد، والتهرب، ووقف التمييز بين الفئات الاجتماعية، والتوزيع العادل للدخل الوطني والنفطي، إجراءات يمكن أن تحقق النمو

دولة الفقر

الفساد يستنزف الاقتصاد اليمني: حاصروه!

صنعاء ـ **نجيب العدوفي**

تتعدد متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. فالبلد يطلق عليه وصف «الفقير بامتياز» بالرغم من وجود النفط. إذ أخفقت الحكومات السابقة في إدارة موارد النفط، ولم تتمكن من الاستفادة من تنشيط الاستثمارات والقطاعات الإنتاجية. وفي ظل بروز متطلبات كثيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن توفير البيئة الملائمة لهذه المتطلبات، تقوم على تطوير الإمكانات والموارد والحد من الفساد، والاهتمام بالنفط وتوزيع عوائده بشكل عادل.

يقدر حجم الموارد المالية المطلوبة في اليمن، لتحقيق أهداف التنمية الألفية خلال الفترة 2000-2015، بنحو 82,6 مليار دولار، فشل اليمن في تحقيقها. فيما رأى خبراء الاقتصاد أن متطلبات التنمية الاقتصادية تحتاج إلى ما يزيد على 100 مليار دولار لتطوير البنية التحتية وتهيئة بيئة الأعمال اليمنية، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن.

في دراسة حصلت عليها «العربي الجديد» لأستاذ مادة الاقتصاد في جامعة صنعاء طه عبد الله الفسيل،

> يمكن تحصيل 4 مليارات دولار من الضرائب التي تتهرب منها الشركات

فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن تواجه العديد من التحديات والصعوبات المتعلقة بضعف النمو الاقتصادي والتشتت السكاني، بالإضافة إلى ضعف تنمية الموارد البشرية ومحدودية الخدمات الأساسية. ناهيك عن تفاقم أزمة الموارد المائية والبيئية، والتدهور في إنتاج النفط الخام، وضعف جاذبية البيئة الاستثمارية، وصولاً الى تفشي البطالة والفقر.

وبينت الدراسة، أن اليمن يواجه صعوبات أفرزتها الأزمة المالية العالمية، والتغيرات المناخية، وانعدام الأمن الغذائي، وكذلك عدم استقرار الأوضاع الأمنية، فيما يشكل الاستمرار في تلك التحديات إلى اتساع رقعة الآثار السلبية على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والأمنية.

وفي ظل تلك التحديات بيّن الفسيل في دراسته وجود بعض النقاط الإيجابية في ما يتعلق بمستقبل التنمية. خاصة أن اليمن، يتمتع بالعديد من الفرص المتاحة في الاقتصاد، وتوفر الأيدي العاملة. الأمر الذي يتيح الاستثمار في مجال الصناعات الاستخراجية والتحويلية، في ظل توفر الموارد الاقتصادية والطبيعية من النفط والخامات المعدنية بكميات تجارية كالحديد والنحاس وخامات الإسمنت والصخور البركانية وأحجار البناء والرخام والغرانيت وغيرها.

يمتلك اليمن العديد من الموارد المتاحة لتحقيق التنمية المطلوبة، إذا ما أحسن استخدامها، وفقاً لما يراه الخبير الاقتصادي الدكتور محمد جبران، وقال لـ «العربي الجديد»: «القضاء على الفساد يعد من أبرز متطلبات التنمية، بالإضافة إلى معالجة الازدواج الوظيفي في الجهازين الإداري والعسكري للدولة، والقيام بإصلاح القطاع الضريبي في اليمن الذي يعاني من اختلالات كبيرة.

من جهة أخرى، رأى الخبير الاقتصادي عدنان ياسين المقطري أن اليمن يواجه تحديات في مستويات المداخيل وارتفاع معدلات كل من الفقر والبطالة، وقال لـ «العربي الجديد»: في ظل تحديات أمنية وتفاقم عمليات الإرهاب، ولا يمكن مواجهة تلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية دون إعطاء الأولوية للقضية الأمنية. وأوضح أن من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتجلى في تعظيم موارد الدولة المالية، ومكافحة الفساد المالي وتخفيض عجز الموازنة، ويأتي في مقدمة التحديات الاجتماعية التخفيف من الفقر والبطالة وتخفيض معدلاتهما المرتفعة. إذ تعد القضايا من أولويات الحكومة في العام 2015 للبدء في تنفيذها والقيام بالإجراءات الكفيلة لمواجهتها والتغلب عليها.

تعد مسألة إصلاح القطاع الضريبي ضرورية جداً لحدوث تنمية اقتصادية، خاصة أن هذا القطاع يعاني من الاختلالات قلصت من مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة. ووفقاً للتقارير الرسمية فإن إجمالي الإيرادات الضريبية لا تمثل سوى 6% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المتوسط رأى الباحث الاقتصادي أحمد الحميري، أن الإيرادات الضريبية الكاملة في اليمن تمثل نحو 40% من الإيرادات العامة، في حال تمت إقامة نظام ضريبي كفوء ويتسم بالشفافية والوضوح. وأضاف لـ «العربي الجديد» أنه من المتوقع أن يصل المبلغ الحقيقي للإيرادات السنوية إلى أربعة مليارات دولار، إلا أن ذلك لم يتم بسبب التهرب الضريبي، وغياب التحصيل الدقيق.

ووفقاً للتقارير الرسمية فإن 80% من الشركات في اليمن، تتهرب من دفع ضرائب الدخل وتعمد إلى تقديم كشوف غير صحيحة عن أرباحها السنوية. حيث لا يتعدى ما تدفعه تلك الشركات من ضرائب الدخل 25% من أرباحها الحقيقية.

وحسب إدارة الحصر والتسجيل للإدارة العامة لمصلحة الضرائب فإن عدد الشركات الخاصة التي تخضع للضرائب يصل إلى ما يزيد على 14871 شركة، منها أكثر من 386 شركة تعود ملكيتها إلى أشخاص، فيما أشارت الإدارة إلى وجود ملفات فيها تراكمات ضريبية لنحو 379 شركة.

إلى ذلك، تواجه العملية التنموية في اليمن تحديات النمو السكاني المتزايد بمعدلات عالية، حيث يصل معدل النمو السكاني إلى 3,7% سنوياً، من إجمالي عدد السكان البالغ حوالي 26,5 مليون نسمة وفقاً لتوقعات الجهاز المركزي للإحصاء. الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الطلبات على الحكومة، من خلال توفير كافة المتطلبات المعيشية، وزيادة الفقر والبطالة والأمية وهذه تحديات إضافية أمام التنمية في اليمن. فقد ارتفعت نسبة الفقر إلى 54,5 % من إجمالي عدد السكان، وتضاعف معدل البطالة إلى 60% وفقاً لتقرير حديث عن مكتب البنك الدولي بصنعاء.

في ظل غياب دور القطاعات الإنتاجية غير النفطية واستمرار هيمنة النفط على الاقتصاد، تبرز مشكلة حقيقية تهدد باستمرار التدهور الاقتصادي. وفقاً لاتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الاقتصادية، فإنه يتوجب الحد من هيمنة النفط على الاقتصاد الذي يسهم بحوالي 32,4%، في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل لم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي 12,4% من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع الصناعي بما فيها تكرير النفط لم يتجاوز 7,8%، الأمر الذي يقود الاقتصاد الوطني إلى مأزق ضيق، ويتطلب من الدولة أن تعمل على تنشيط القطاعات الإنتاجية غير النفطية، والحد من هيمنة النفط.

ضعف التخطيط يعرقل التنمية الشاملة في اليمن (محمد حويس/ فرانس برس)

فلسطينيون

طفل يعمل بالسخانات ليحصّل الشهادة الجامعية

إلى جانب دراسته، يعمل الطفل الفلسطيني محمد الشافعي (13 عاماً) مع والده في ورشة لتصليح السخانات. يتقن محمد تصليح الدراجات أيضاً، ويتعهد بإكمال عمله إلى جانب والده، بعد نيله التحصيل الجامعي

رام الله ـ **سونا الديك**

لا يمكن أن يخطر في بالك، أن تلك الورشة في شارع القدس في مدينة البيرة في فلسطين، يعمل فيها طفل صغير لا يتجاوز عمره 13 عاماً. الابتسامة لا تفارق شفتيه. الطفل صاحب الملامح السمراء سيلفت انتباهك فوراً، بابتسامة لا تفارق وجهه، وببراءة في التحدث ممزوجة بمحاولة الإيحاء بأنه تخطى عمر «الولدنة».

اسمه محمد الشافعي، مولود في مدينة البيرة، ويساعد والده في صيانة وقص المعادن منذ كان عمره سبع سنوات. يقول محمد لـ «العربي الجديد»: «أعمل في ورشة أبي منذ نحو ست سنوات، نشأت وتربيت على العمل في هذه الورشة. أعمل هنا في جميع أيام العطلة المدرسية. أجلس هنا وأقضي وقتي بين عشرات السخانات والقطع الحديدية والكوانين التي أقوم بتصنيعها مع أبي الذي علمني هذه المهنة».

ويضيف محمد بابتسام وإصرار: «أعمل في قص الصاج ولفه، وكذلك أعرف كيف أركب السخانات والكوانين، إضافة إلى أنني أقوم بتصليح الدراجات الهوائية منذ عدة سنوات، إذ تعلمت صيانتها من دراجتي التي بدأت في تصليحها عندما تعطلت صدفة، ثم بدأت بتصليح دراجات أصدقائي، وقد أصبحت الآن امتلك خبرة مقبولة في هذه المهنة أيضاً. فأنا أقوم بتصليح الدراجات الهوائية إضافة إلى عملي في ورشة أبي».

يقول محمد بأنَّ وزير الخارجية الأميركية جون كيري أثناء زيارته إلى مدينة البيرة في فلسطين قبل عام ونصف، شاهده يقوم بتصليح دراجة هوائية أمام باب المحل في الورشة، فجاء إليه كيري وطلب منه أن يتصور معه. يضيف محمد: «كنت سعيداً جداً أن وزير الخارجية الأميركي تصور معي، وقد احتفظ هو بالصورة كما أعتقد، وسأحتفظ أنا بالصورة كذلك. والسبب أنني كنت أريد أن أقول له إن أطفال فلسطين يريدون العيش كباقي أطفال العالم، إلا أنه عندما انتهى من أخذ الصورة معي ذهب فوراً، ولم أتمكن من التحدث إليه. لقد بقيت هذه العبارة عالقة في رأسي، وأتخيل دائماً أنني أقولها له. ولو أنني كنت أعرف أنه سيذهب بهذه السرعة، لعقدت معه الصفقة التالية: أقول له ما أريد مقابل أن يلتقط معي الصورة».

ويجمع محمد بين العمل في الورشة مع والده، والتفوق الدراسي بمرتبة جيد جداً في المدرسة للفصل الدراسي الحالي. يضيف محمد: «أعمل في الورشة مع أبي منذ الساعة السادسة صباحاً وحتى التاسعة ليلاً كل يوم تقريباً، طيلة أيام العطلة. اعتدت على هذا العمل، وأحبه وأشعر بأنني رجل وأمتلك مسؤوليات. إذ إنني أصحو، خلال فترة الإجازات من المدرسة، كل صباح وأحضر نفسي ثم أذهب مع أبي إلى الورشة وأبدأ في العمل».

يتمنى محمد أن يكمل تعليمه الدراسي وينال الشهادة الجامعية، ويصبح محاسباً في أحد المصارف الرئيسية أو إحدى الشركات الكبرى. ويقول محمد في ذلك:

> يحلم محمد بأن يصبح محاسباً في أحد المصارف أو الشركات الكبرى

«حتى لو عملت محاسباً فإنني سأعمل في الورشة أيام العطلة، ولن أتركها أبداً، لأنني بدأت منها، ولن أترك شيئاً بدأت منه وأحبه وساهم في تكوين شخصيتي».

من جهةٍ أخرى، فإن محمد يمارس هواياته كطفل رغم عمله في الورشة، حيث يوازن محمد بين نضجه المهني ويفاعته الباكرة، إذ يشارك أصدقاءه اللعب في ملعب كرة القدم في البيرة، ويذهب معهم من أجل السباحة. ويضيف محمد: «أتواصل مع أصدقائي وأنا في العمل من خلال موبايلي، كذلك عبر صفحتي الخاصة على فيسبوك». ويكرر: «أمتلك حساباً شخصياً باسمي على فيسبوك، أضع عليه كل شيء أقوم بعمله، وتعرفت من خلاله على العديد من طلاب المدارس والجامعات، وتواصلت أيضاً مع بعض الأطفال من جيلي، حيث يحضرون دراجاتهم الهوائية لأصلحها، وذلك من خلال معرفتي بهم على فيسبوك».

يختتم محمد حديثه لـ «العربي الجديد»: «سأبقى أساعد أبي في الورشة طيلة أيام عطلتي من المدرسة، لن أكل ولن أمل من العمل معه ومساعدته، فنحن أسرة متعاونة، وسأبقى إلى جانبه حتى إنهاء المراحل الجامعية».

من جهته، يقول رياض الشافعي، وهو والد محمد، لـ «العربي الجديد»: «أعتبر محمد يدي اليمنى في العمل، اعتمد عليه في كل شيء، وأتركه في الورشة أحياناً وحيداً، وأنا مطمئن أنه يتقن عملي الذي أعمله، ويستطيع السيطرة على الورشة في غيابي».

خلف الكلمات

ما هو خطّ الفقر؟

وليد أبو سليمان

تخشى الحكومات على اختلاف سياساتها، مصطلح «خط الفقر» وتخاف من اقتراب مواطنيها منه. مع العلم أنّ الفقر نسبي بين الدول. أن تكون فقيراً في سويسرا، على سبيل المثال، يعني أنه ليس بمقدورك اقتناء منزل خاص بك، بينما أن تكون فقيراً في دول العالم الثالث، فقد يعني ذلك عدم تمكنك من تأمين قوتك اليومي ولا حاجياتك الأساسية لتبقى على قيد الحياة. وفق التعريف العلمي لخط الفقر، فهو أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلدٍ ما. أما الخط المتعارف عليه عالمياً فكان حوالي دولاراً أميركياً واحداً في اليوم للفرد، لكن البنك الدولي عاد في عام 2008 ورفع هذا الخط إلى 1,25 دولار عند مستويات القوة الشرائية لعام 2005.

ومع ذلك، فإن العديد من الدول تضع خطوط فقر خاصة بها وفق ظروفها الخاصة. فمثلاً عام 2009 كان خط الفقر في الولايات المتحدة للفرد دون سن 65 هو 11,161 دولاراً يومياً، ولعائلة من أربعة أفراد من بينهم طفلين هو 21,756 دولاراً يومياً. ويتم تصنيف خط الفقر بين خط الفقر الأدنى وخط الفقر الأعلى أو المطلق. الأول يعني الدخول في دائرة عدم الاكتفاء الغذائي أو الجوع، ويمكن تصنيفه كفقر مدقع، والثاني يتعلق بعدم القدرة على الوصول الى عدد من السلع والحاجات والخدمات الأساسية من السكن والملبس والخدمات الصحية وغيرها. تضع دول كثيرة مهمة القضاء على الفقر على رأس قائمة أولوياتها، فنجح بعضها بالفعل في هذا المجال، بينما يواجه البعض الآخر صعوبات تمويلية زادت من تعقيداتها الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008. ويعيش أكثر من 1,2 مليار شخص حول العالم على أقل من 1,25 دولار يومياً، ونصف أولئك يعيشون شرقي آسيا. وأثمرت الجهود الدولية لمكافحة الفقر انخفاضاً في عدد الفقراء في آسيا، وتحديداً في الصين بنسبة 63% خلال نحو ثلاثين عاماً. كما خرج ملايين الأشخاص من دائرة الفقر في دول مثل الهند والبرازيل، إلا أن هناك دولاً لا تزال غارقة في الفقر، مثل أفغانستان واليمن وغيرها. وفي أفريقيا، تراجع عدد الفقراء بنسبة 3% خلال ثلاثين عاماً.

وما زالت هذه الأرقام غير مرضية، الأمر الذي دفع البنك الدولي لوضع هدف جديد، هو تخفيض نسبة الفقر من 21% عام 2010 إلى 3% بحلول عام 2030.

لكن كيف سيتم الوصول إلى هذا الهدف؟ الإجابة، وفقاً للبنك الدولي، تكمن في ضمان استفادة الفقراء من النمو القوي والرخاء المتزايد في الدول النامية، بالإضافة إلى استغلال موارد البلاد الفقيرة، التي تتمتع بطاقات طبيعية وبشرية.

(محلل اقتصادي لبناني)

قضية

المدن الموريتانيّة تختنق سكانيّاً وسط تعاظم الأزمات

نواكشوط ـ **محمد فال الشيخ**

عرفت موريتانيا حركة نزوح واسعة من الريف الى المدن، منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي. السبب هو موجة الجفاف التي ضربت البلاد وأدت إلى تدمير الثروة الحيوانية التي كانت تعتمد عليها الغالبية العظمى من الموريتانيين في القرى. فقد أتى الجفاف على المحاصيل الزراعية، ما دفع بالمواطنين الى التوجه نحو المدن الكبرى بحثاً عن وسيلة عيش بديلة لمواجهة شبح المجاعة.

هذه الهجرة من البادية إلى المدينة ومن الولايات الداخلية إلى العاصمة نواكشوط، أدت إلى تزايد الضغط على الخدمات الأساسية المحدودة أصلاً، كالمياه والكهرباء ووسائل المواصلات. وأدت كذلك إلى توسّع عمراني وُصف من قبل المتخصصين بـ«غير المدروس». وهو ما أوصل إلى نمو ظاهرة الأحياء العشوائية المعروفة محلياً بـ«الكزرة»، وأصبحت هذه الأحياء الفقيرة والهامشية والفاقدة لأبسط الخدمات أكبر تحدٍ تنموي يواجه العاصمة نواكشوط.

وقد كشف آخر تعداد للسكان والمساكن في موريتانيا عن أن أكثر من نصف سكان المناطق الحضرية في موريتانيا يعيشون في العاصمة، نواكشوط، بنسبة 56%. كما أظهر الإحصاء الصادر في 2013، عن أن حوالي 27% من إجمالي سكان البلاد يعيشون في العاصمة، في حين لم تكن هذه النسبة تتجاوز 22% سنة 2000.

وقد حاولت السلطات الموريتانية مواجهة هذه المؤشرات بمجموعة من الإجراءات والتدابير، على رأسها القيام بحملة واسعة لتوزيع الأراضي وتوفير بعض الخدمات للعديد من أحياء الصفيح. كما قامت السلطات، خلال السنوات الأخيرة، في محاولة لمواجهة خطر تكدّس الموريتانيين في العاصمة والمدن الرئيسية، بافتتاح العديد من المراكز الحكومية والمدارس المهنية في الولايات الداخلية.

إلا أن استمرار التكدس السكاني أدى إلى تدني الخدمات الأساسية. فقد تسارعت وتيرة الانقطاعات الكهربائية خلال العام الماضي، وكان من أبرز الأسباب التي ساقتها الشركة الوطنية للكهرباء هو الضغط الكثيف على الكهرباء بسبب التوسع العشوائي الذي شهدته العاصمة. وتكرر الوضع نفسه في ما يتعلق بخدمات المياه، حيث يشهد فصل الصيف، خاصة، موجات عطش وانقطاع متكرر لشبكة المياه في العديد من المدن، بما فيها العاصمة نواكشوط، والعاصمة الاقتصادية، انواذيبو. وقد لجأت السلطات الموريتانية، في السنوات الماضية، إلى تعزيز شبكة المياه في العاصمة عبر مشروع سد منتتالي، وهو مشروع ضخم لتحلية مياه نهر السيغال وتوصيلها للعاصمة، وذلك بعدما أصبحت بحيرة «إيديني» غير قادرة على سد حاجات سكان العاصمة من المياه بسبب الضغط والكثافة السكانية التي عرفتها العاصمة خلال العقود الأخيرة.

الباحث الاجتماعي، أحمد سالم ولد زياد، يرى أنه في فترة «السبعينات والثمانيات وبداية التسعينات حدث انفجار سكاني هائل، ولم تستطع مواكبة الظاهرة غير أحياء الصفيح والسكن العشوائي».

ويضيف ولد زياد، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «اتسعت السوق الاقتصادية الموازية وغير المصنفة، وافتقرت السوق للرقابة أو القوانين، واستفحل الفساد والرشوة. وكانت سوق موريتانيا وجهة استهلاكية للدول المجاورة، تشتري منها الكماليات بأرخص الأثمان». ويضيف ولد زياد: «بعد ذلك، حدثت هجرة واسعة للشباب الموريتاني نحو الخليج وأميركا وأوروبا. ونتج عن ذلك خلل في التوازن المجتمعي الذي شهد هزات ومنعطفات شديدة، نتيجة دخوله فجأة عالم المدينة وخروجه من حياة البداوة والمجتمعات المنغلقة». ويشرح أن «هذه الفترة شهدت ارتفاع الديون على المواطنين وغلاء المعيشة، فشهد المجتمع موجات جديدة من الهجرة، خصوصاً خلال الأزمة المالية العالمية».

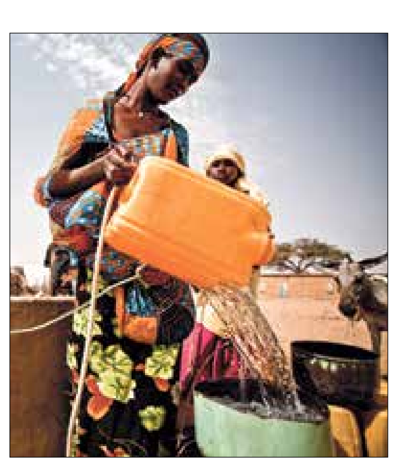

ضعف في الخدمات الأساسية (العربي الجديد)

بدوره، اعتبر الخبير الاقتصادي، الدكتور الطالب إبراهيم ولد الطلبه، أن «ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة أدت إلى حصول الكثير من التأثيرات على السكان، خاصة في البعد الاقتصادي والاجتماعي، حيث إن هذا النوع من الهجرة يحدث اختلالات بنيوية في عملية التنمية في المدينة، ما يؤدي إلى حدوث ضغط كبير على المنشآت الاقتصادية والاجتماعية، ويقلل من الاستفادة منها». ويلفت ولد الطلبه إلى أن هذا الضغط أنتج زيادة البطالة في أوساط الشباب وتفاقم عمليات الانحراف والجريمة وظهور أحياء الصفيح.

ويضيف، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «على الرغم من القيام ببعض الإصلاحات، إلا أن الخلل الديمغرافي والمركزية الاقتصادية، أسهمت في تهدئة الانفجار الاجتماعي في الأرياف، ولكنه مع الوقت عمّق من الأزمات الاجتماعية وساهم في تعقيد الوصول الى حلول للمشكلات المعيشية القائمة».

تحليل الحدث

مصر.. حصاد التقشف والغلاء

عصام شعبان

أضاف العام الماضي هموماً اقتصادية جديدة على كاهل المصريين، لما تضمنه من قرارات زادت من أعباء المعيشة اليومية. لم تقتصر المعاناة على الطبقات الأشد فقراً، وإن كانت تلك الطبقات هي الأكثر تضرراً. يمكننا استبيان أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي ستستمر في عام 2015، وفق عدة مؤشرات:

زيادة أسعار الخدمات والسلع:

أشارت التقارير الرسمية للحكومة المصرية إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل عام فى 2014 بنحو 10% عن العام الذي سبقه. وتمثل ذلك فى ارتفاع أسعار السلع الغذائية. وساهم انخفاض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار في رفع أسعار العديد من السلع الأخرى. ولم تقتصر موجة الغلاء على السلع فحسب، بل شملت أيضاً الخدمات. حيث زادت كلفة النقل بنسبة بلغت 21%، كانت قرارات رفع الدعم عن الطاقة ومشتقاتها أبرز أسبابها. ورغم انخفاض الأسعار العالمية للبترول، إلا أن معدلات الأسعار في مصر ظلت عند نفس مستوى ارتفاعها. كما شملت الزيادات ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية بنحو 15%. ولم تسلم خدمات التعليم بكافة مراحله من ارتفاع التكلفة، حيث تمت زيادة الرسوم الدراسية وصولاً إلى 40% بالنسبة إلى طلاب الدراسات العليا.

ركود فى السوق واتساع فى البطالة:

كذلك لم تبرح السوق المصرية حالة الركود، فقد استمر الخلل القائم فى الميزان التجاري، حيث أشارت الأرقام الرسمية إلى زيادة معدلات الواردات بنحو 13%، وانخفاض الصادرات بنحو 20% فى الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2013 وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2014. وكذا، لم يحدث تقدم في معدلات التشغيل، وظلت طوابير ونسب البطالة على ما هي عليه. وفي واقعة تدل على بؤس أوضاع الشباب المتعطلين، تقدم نحو مليون ونصف المليون شاب وشابة لشغل وظيفة مدرس في مسابقة وزارة التربية والتعليم التي أعلنت عن حاجتها لتعيين 30 ألف مدرس فقط.

قوانين ومراسيم الفساد:

شكلت الفترة الماضية، مرحلة إطلاق وإصدار قرارات اقتصادية شديدة الخطورة، لناحية توسيع دائرة الفساد والمحاباة. حيث أصدرت السلطة عددا من القوانين الاقتصادية قبل انتخابات مجلس الشعب، في ظل غياب آليات التشريع والرقابة البرلمانية. وقد ساهمت حالة الارتباك السائدة في المجتمع فى تمرير تلك القرارات والتشريعات. ومنها على سبيل المثال، لا الحصر، تعديلات قانون الاستثمار، والتي قضت بحظر حق التقاضي للمواطنين على العمليات أو الصفقات الاقتصادية التى تبرمها الدولة مع مستثمرين. وقد أتى هذا التعديل إثر أحكام القضاء التى صدرت ببطلان بعض عمليات الخصخصة، وإثبات وجود عمليات فساد فيها. وفي السياق ذاته، صدر قانون المناقصات، والذي يتيح لهيئات الدولة إسناد العمليات الاقتصادية والمشاريع إلى أي جهة عبر الإسناد المباشر من دون اعتماد المزايدات والمناقصات، وهو ما يفتح الباب للمحاباة والفساد وينفي مبدأ المنافسة. إضافة إلى القرارات والمراسيم التي تمنح إعفاءات جمركية وتخصص الأراضي بالأمر المباشر. كذلك، تم الترويج إلى أنه لا حلول لأزمة الموازنة والأزمة الاقتصادية، إلا عن طريق فرض إجراءات التقشف الاقتصادي على الفقراء، عبر رفع الدعم عن مشتقات الطاقة وبعض السلع والخدمات الأساسية. وتم التسويق لنظرية تراجع الدولة عن دورها الاجتماعي، وكذا إفساح الطريق لمشاركة القطاع الخاص في إدارة الأصول والشركات الحكومية. ومن هنا تم تشكيل لجنة لفحص ومراجعة أوضاع الشركات المصرية لإعادة هيكلتها، وربما تنتهي تلك المراجعة إلى بيع معظم الشركات على مراحل، تبدأ بمشاركة القطاع الخاص إلى الانتهاء باستيلاء بعض رجال الأعمال على ما تبقى من قلاع صناعية. ولم يسلم الفلاحون من تلك السياسات، حيث تم رفع أسعار الأسمدة، وكذلك تم رفع الدعم الموجه إلى بعض الزراعات والمحاصيل، ومنها محصول القطن. في النهاية، يمكن أن نقول إن النهج الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد طوال فترة حكم مبارك، لا يزال مستمراً، وتداعيات ما حصل في عام 2014، سنشهده هذا العام، بوقع أكثر عنفاً.

(باحث فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، جامعة القاهرة)

برأيكم

أظهرت نتائج السؤال الأسبوعي أن 52% من المستطلعة آراؤهم يستعملون البطاقة المصرفية لشراء حاجياتهم

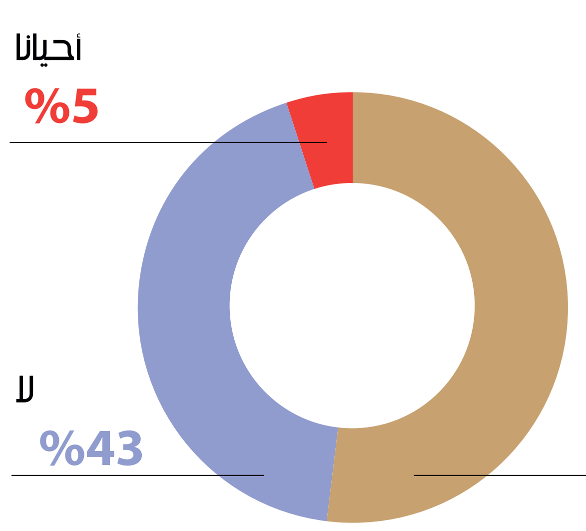

استخدام مقبول للبطاقة المصرفية عربياً

كشف استطلاع ملحق «الاقتصاد الجديد» أن 52 % من المتفاعلين مع سؤال الأسبوع وهو: «هل تستعملون البطاقة المصرفية لشراء حاجياتكم؟» أجابوا بنعم، وأكدوا أنهم يستعملونها في شراء جميع حاجياتهم. فيما يمتنع 43 % من المتفاعلين مع الاستطلاع عن التعامل بالبطاقة المصرفية، و5% الباقية تلجأ إليها أحياناً.

وشارك في الاستطلاع عبر وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، والواتس آب) مواطنون من دول: لبنان، مصر، المغرب، السعودية، الأردن، تونس، الجزائر، ليبيا، اليمن. وقال المواطن فيصل الفيصل من ليبيا إنه لا يتعامل بالبطاقة المصرفية كون المحلات والأسواق التي تستعمل هده الخدمة قليلة جداً. في حين عبّر عدد من المستطلعة آراؤهم عن تخوفهم من «قرصنة البطاقة».

ولم يكن التعامل بالبطاقة المصرفية منتشراً في كافة الدول العربية خلال سنوات خلت، لكن مع ظهور البوابات الإلكترونية للبيع والتسويق، ارتفع التعامل بها بشكل كبير. وفي حين يتم الاعتماد على الدفع الإلكتروني بشكل كبير في الدول الكبرى، لا يزال انتشار هذه الخدمة غير واسع في عدد من الأسواق العربية. وأظهرت دراسة شركة «بيفورت» في 2014، أن السعودية تحظى بأكبر عدد من بطاقات الائتمان بين الدول العربية، بواقع 12,3 مليون بطاقة، تليها مصر والإمارات والكويت والأردن وقطر ولبنان وعمان.

العربي الجديد

ملحق
الاقتصاد الجديد

كلام بالأرقام

77
احتلت قطر المركز الأول بين الدول العربية، في تقرير التنافسية العالمية للعام 2013-2014 ، مسجلة 77 نقطة.

74
احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثاني في تقرير التنافسية العالمية بين الدول العربية، بعد قطر، مسجلة 74 نقطة.

72
احتلت الإمارات العربية مركزاً متقدماً بين الدول العربية، في حجم التنافسية العالمية، حيث سجلت 72 نقطة، بحسب تقرير الأداء العربي والعالمي.

67
احتلت سلطنة عمان المركز الرابع بين الدول العربية، مسجلة 67,14 نقطة، في تقرير التنافسية العالمية، للعام 2013 - 2014.

65
سجلت كل من البحرين والكويت 65,71 نقطة في تقرير التنافسية العالمية، للعام 2013- 2014.

42
سجل اليمن المركز الأخير في تقرير التنافسية العالمية، بين كافة الدول العربية في عامي 2013 و2014، مسجلة 42 نقطة فقط.

قضية

انطلقت في مناطق الجنوب الجزائري «ثورة» بيئية ضد شروع الحكومة في التنقيب عن الغاز الصخري. أصداء التحركات وصلت إلى عدد من أعضاء البرلمان، الذين أعلنوا تضامنهم مع السكان

ثورة الجزائر البيئية: لا للغاز الصخري

الجزائر ـ **محمد أبو عبد الله**

لم يكن أحد يتوقع أن يثور الجنوب الجزائري في وجه عمليات التنقيب عن الغاز الصخري، التي أطلقتها الحكومة أخيراً في ولاية عين صالح الجنوبية. لا بل إن هذه الاحتجاجات توسعت فيما بعد إلى ولايات أخرى من تمنراست، ورقلة، غرداية وادرار. المواطنون الغاضبون رفعوا شعارات تطالب بوقف استغلال الغاز الصخري في الولاية على الفور، واصفين العملية بتجارب «رقان» النووية الثانية التي أجراها الاستعمار الفرنسي في صحراء منطقة رقان في ستينيات القرن الماضي.

ويرجع سكان الجنوب الجزائري رفضهم هذا إلى تخوفهم من تلوث المياه الجوفية في المنطقة، بفعل المواد الكيماوية المستعملة في عمليات تكسير الصخر على عمق يصل إلى ثلاثة أو أربعة آلاف متر تحت سطح الأرض، خاصة أن المنطقة تحوي كميات هامة من احتياطي المياه الجوفية في الجزائر، وتقدر بنحو 50 مليار متر مكعب.

ويستند المتظاهرون إلى تقارير علمية فرنسية ترى أن استخراج الغاز الصخري له انعكاسات سلبية على البيئة، تؤدي إلى تلويث مياه الشرب مستقبلاً وإلى انتشار مرض السرطان، إضافة إلى استهلاك عملية التنقيب لكميات هائلة من المياه (500 لتر في بضع ثوان)، مما يهدد بنفاد هذا المخزون الاستراتيجي.

المحتجون وفي كل الولايات أصرّوا على عدم تسييس مطلبهم، أو تغيير منحى تحركاتهم، مشددين على أن الأخيرة لا تهدف سوى إلى وقف أعمال التنقيب عن الغاز الصخري في منطقتهم. إلا أن هؤلاء فوجئوا بخروج المدير العام بالنيابة لمؤسسة «سوناطراك»، سعيد سحنون، في مقابلات متلفزة وإذاعية رسمية، ليؤكد أن قرار استغلال الغاز الصخري في ولاية عين صالح قرار لا رجعة عنه، وأن «سوناطراك» ستستثمر نحو 70 مليار دولار في هذه العملية، مما زاد في غضب المحتجين، وأدى إلى انتشار رقعة التحركات.

وتفيد مراجع مختصة بأن الجزائر تخطط لإنتاج 160 مليار متر مكعب من الغاز الصخري كل عام، مع مضاعفة الكميات في السنوات العشرين المقبلة. وتشير الدراسات إلى أن قدرات الجزائر في مجال الغاز الصخري تبلغ على الأقل ضعف الاحتياطات المؤكدة من الغازات التقليدية، أي نحو 22 تريليون متر مكعب، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد كل من الصين والأرجنتين.

ويرى النائب في المجلس الشعبي الوطني عن ولاية عين صالح، محمد بلمين، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الاحتجاجات سلمية ومؤطرة وفي أماكن محددة. ويضيف بلمين أن آراء الخبراء متضاربة حالياً بشأن تأثير هذه العملية على البيئة من عدمه. وأعاب على الحكومة عدم تواصلها مع سكان المنطقة قبل بدء العملية وإعلامهم بشكل كاف بكل جوانبها التقنية.

من جهته، يقول الخبير الطاقوي والبيئي، بوزيان مهماه، إن الحديث عن مخاطر بيئية بالشكل الذي تصور عليه حالياً ليس له أساس من الصحة، مضيفاً أن التقنيات الحديثة المعتمدة على الضخ الهيدروليكي، لا تستعمل سوى مواد كيماوية عادية وتستخدم في عمليات التنقيب عن الغاز التقليدي والبترول. ويشرح أن الجزائر حفرت من قبل بئراً في منطقة عين صالح، ولم تسجل أية مخاطر بيئية تذكر. ويلفت مهماه إلى أن استخراج الغاز الصخري يؤمن نحو 70 ألف فرصة عمل مرتبطة بنقل وتحويل المياه المستعملة في الحفر، وإنتاج الرمل الذي يستورد حالياً من إسبانيا.

أما الخبير الاقتصادي، رمضاني لعلا، فيرى أن الحكومة أخطأت حينما أقدمت على المشروع من دون تهيئة الإعلام والمواطنين، خاصة في ظل المشاكل التنموية الكبيرة التي يعاني منها الجنوب، مضيفاً أن العملية جاءت أيضا في وقت حساس جداً يتميز بتراجع أسعار النفط، وبروز الأصوات التي تهدد بحدوث كارثة بيئية نتيجة استغلال الغاز الصخري، مما يجعل الحكومة تبدو كأنها اضطرت إلى البدء بالمشروع واستعجلته بلا دراسة.

بدوره، يقول النائب في المجلس الشعبي الوطني عن ولاية تمنراست المجاورة لعين صالح، بابا علي محمد، في حديث مع «العربي الجديد» إنه صوّت في البرلمان لصالح استغلال الغاز الصخري لكن بشرط ألا يتم إلا بعد 15 سنة على الأقل، وبعد اكتساب الخبرات التقنية اللازمة لذلك. ويضيف أنه «إذا كانت الحكومة كما تقول تريد الاستكشاف فقط، فما يضرها إن قامت بتأجيل هذه العملية؟»، في حين يقترح الخبير الاقتصادي والوزير السابق، بشير مصيطفي، أن يتم تشكيل لجنة سيادية تضم الحكومة والمجتمع المدني والخبراء تحت إشراف رئاسة الجمهورية، تكون توصياتها ملزمة من أجل الخروج نهائياً من هذه الأزمة.

> نواب في البرلمان يتضامنون مع مطالب السكان وخبراء يدعمون المشروع

الاحتجاجات في عين صالح (تلفزيون الوطن الجزائري)

مرصد المستهلك

أسعار متفاوتة للدقيق في البلدان العربية

العربي الجديد

تختلف أسعار الدقيق أو الطحين في العالم العربي بحسب كميات الإنتاج والاستهلاك. ويعد الطحين من أبرز السلع الغذائية التي تخضع للبورصة العالمية، كونها من السلع الاستراتيجية. وتخضع أسعار الطحين، أو الدقيق إلى التقلبات الدولية للعرض والطلب، بالإضافة إلى حجم المحصول الزراعي سنوياً. وقد شهدت الأسعار ارتفاعاً في السنوات الماضية، بعد موجة الحرائق التي أصابت الحقول الزراعية في العديد من دول العالم.

وتزداد الحاجة إلى هذه السلعة بنسبة كبيرة في الدول العربية، نظراً لكونها تدخل في إنتاج الخبز، وبالرغم من الدعم من قبل العديد من الدول لهذه السلعة، إلا أن أسعارها لا تزال مرتفعة إلى حد ما، حيث تعتمد الدول العربية على استيراد الدقيق من الخارج، بالرغم من توافر المساحات الزراعية الشاسعة لزراعة القمح.

ويختلف سعر الدقيق بين دول عربية وأخرى، وتعد أسعار الدقيق الأرخص في دول الخليج، حيث لا يتعدى سعر الكيلوغرام من الطحين أكثر من دولار واحد. في المملكة العربية السعودية، يباع الدقيق بسعر سبعة سنتات، في الكويت يباع الكيلوغرام من الدقيق بسعر ثمانية سنتات، كذلك الأمر في البحرين حيث يباع أيضاً الكيلوغرام من الدقيق بسعر ثمانية سنتات. والسعر نفسه معتمد في العراق. في لبنان، يباع الكيلوغرام من الطحين بسعر 1500 ليرة (دولار واحد). وفي سورية، ارتفع سعر الكيلوغرام بنسبة 70 % خلال العامين الماضيين.

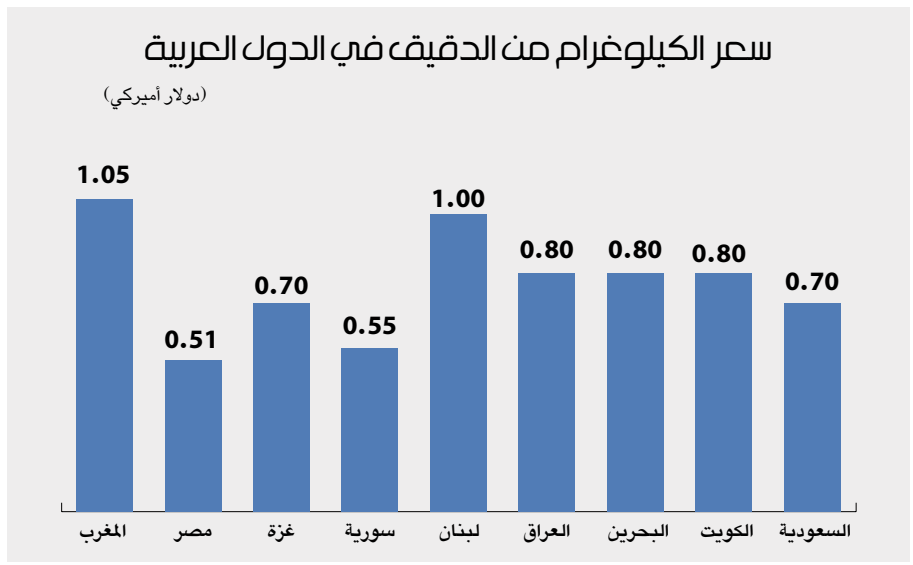

تحت الضوء

نار الفقر.. والربيع العربي

مازن إرشيد

«لماذا تفعلين هذا بي؟ أنا إنسان بسيط، لا أريد إلا أن أعمل». هذا ما قاله محمد البوعزيزي، بائع الخِضار التونسي المحبط، بعد أن قامت شرطية بتوجيه صفعة إليه على المَلأ، وأعقبتها بمصادرة عربته. فمنذ التضحية بالنفس من قبل البوعزيزي كان الربيع العربي يدور إلى حد كبير في فلك نار الفقر. ولعل كلماته الأخيرة لوالدته، قبل إشعال نفسه والمنطقة، تقف شاهدة على ما شعر به من قهر وهو في وطنه وبين أهله: «مسافر يا أمي، سامحيني، ما يفيد ملام. ضايع في طريق ما هو بإيديا. لومي على الزمان ما تلومي عليّ. رايح من غير رجوع. ما عاد يفيد ملام على زمان غدّار في بلاد الناس».

ثورة شعبية عارمة انطلقت في تونس من عربة بائع خضار مُتجوِّل عاطل من العمل. وعند هذه اللحظة بالذات، بدأ ملايين من المسحوقين والمهمشين والعاطلين من العمل في العالم العربي يعبّرون عن آفاقهم الاقتصادية الكئيبة التي أخذت شكل احتجاجات عارمة، أدت إلى تساقط الأنظمة. لكن استمرار الاضطرابات لفترة أطول من المتوقع، أدى إلى تواصل الخلاف حول توصيف الحالة التي تمر بها المنطقة، وأصبح التشكيك تجاه الربيع العربي أكثر انتشارا.

بنظرة سريعة إلى قائمة الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي أقل من عشرة آلاف دولار للفرد الواحد، نجد خمساً من أصل عشر دول (مصر، العراق، سورية، السودان، واليمن) شهدت صراعاً داخلياً كبيراً أو حرباً أهلية خلال السنوات الثلاث الماضية.

في تونس، البلد الذي يفتخر في كونه أنجز التحوُّل الديمقراطي الأكثر نجاحاً، فإن صوت البوعزيزي ما زال حاضراً، ذلك أن كثيراً ما يُعبِّر سياسيون، وبشكل علني، عن أن الحد من الفقر هو في صلب أولوياتهم. وبالمثل في مصر، فإن الفقر بات مؤشر الأداء الرئيسي لتقييم أداء السلطة.

والأهم من ذلك، فإن الفقر اليوم يُشكِل عاملاً أساسياً في النضال الإقليمي الأوسع نطاقاً ضد التطرُّف. إذ لا يمكن فهم مكاسب الدولة الإسلامية في شرق سورية وغرب العراق خارج سياق خيبة أمل سكان محليين مع واقعهم المادي المرير. فليس من المستغرب بأن معقل «الدولة الإسلامية» القوي في سورية يقع في محافظة الرقة، تلك المحافظة الأكثر فقراً في البلاد والتي ضربها جفاف شديد في فترة ما قبل الحرب.

في العراق، اتخذت العلاقة بين الفقر والتطرُّف شكلها الوثيق عندما تحالفت القبائل السُنِية، المحرومة مادياً، في محافظة الأنبار مع «الدولة الإسلامية»، لإبعاد سلطة بغداد المركزية في أقرب وقت، نتيجة تعرضهم للتهميش والإقصاء على مدى سنوات طويلة. وبالمثل في الأردن، فإن دعم «الدولة الإسلامية» يزدهر في المدن الريفية الفقيرة والمهملة، مثل مدينة معان، حيث يبلغ معدل البطالة فيها نسبة تعتبر الأعلى بين المدن الأردنية وبواقع لا يقل عن 28%.

في شبه جزيرة سيناء في مصر، والقرى اليمنية النائية، لا يزال الفقر يُغذي الراديكالية بين الجماعات الجهادية. أما مساعي الحكومات الجديدة في هذه الدول، فهي تنصب بالاستمرار في نهج التسلح، في حين تبقى مبادرات التنمية في اتجاه مجتمعاتها البدوية الفقيرة، مصدر قلق ثانوياً.

(خبير اقتصادي أردني)

تغريدات الناس

■ فيصل السبيعي @53Lawyer
سورية أعلنت على لسان وزير المالية أننا على حافة الإفلاس بعد توقف دعم إيران وروسيا وأن التضخم وصل إلى 50% ولا نستطيع دفع الرواتب في العام المقبل

■ أحمد الهاشمي @aaaalhashemi
طباعة العملة من دون رصيد، تزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية، ومن التضخم الذي لا تقل نسبته عن 250 إلى 300% منذ بدء الثورة في #سورية حتى الآن!

■ عبدالعزيز طرابزوني @AzizTarabzoni
في العالم العربي، القوقعة تحسسك بأن الرئيس الأميركي يبدأ يومه وينهيه بتطورات سورية والمنطقة. والحقيقة، أن التضخم والوظائف عندهم هي الأهم.

■ خالد سعود الفريج @Khalid_Alfreej
سعر برميل النفط كل يوم في نزول وأسعار السلع ما زالت بارتفاع، يا ليت فريق من أوبك يجي يراقب أسعار السلع الاستهلاكية

■ ابراهيم النجادة @ialnjadah
عندما تتخلى الحكومة عن دورها في مراقبة أسعار السلع الاستهلاكية فإنها تضع المستهلك في مواجهة التاجر وهذه أولى خطوات طريق «الحقد الطبقي»!

■ قناة يمن شباب @yemenshabab
الحدث أن وزير التخطيط يكشف عن توجهات حكومية لإشراك القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع تنموية مختلفة

مسؤولة ملحق الاقتصاد الجديد: **رشا ابو زكي**
فريق العمل: **بلقيس عبد الرضا**
احمد مدياني